جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية التخصص : ريادة اعمال

دور المؤسسات المالية في دعم المشاريع المقاولاتية
دراسة حالة :بنك الفلاحة و التنمية الريفية – مستغانم –

مقدمة من طرف الطالب :

✓ حمودي عمر

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعةمستغانم
مقررا	بن حمو عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعةمستغانم
مناقشا	بن زياد ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعةمستغانم

السنة الجامعية :2024/2023

التشكر ات

الحمد لله و الشكر كما يسعى لجلال وجهك و عظيم سلطانك

لك الحمد ربي حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى

اتقدم بخالص الشكر و العرفان **للأستاذ بن حمو عبد الله**الذي

دخر جهدا في مساعدتي و تقديم كل

التوجيهات الازمة لإنجاز هذه الدراسة.

شكرا لمن علمني حرفا. و امسك بيدي و كان خير معلم . ..

شكرا لكل من اهداني من وقته . و رفعني درجة بكلمة .

و اقدم الشكر لكل من شجعني و لو بكلمة و كل من مد لي يد المساعدة

من قريب او بعيد .....

اهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه و عظيم سلطانه

اله لا يسعني في هذا المقام الا ان اهدى ثمرة جهدي

هدا الى :

من قال فيهما الرحمان " و بالوالدين احسانا "

ريحانة الدنيا و نور عيني الى التي تعبت و قاست الكثير

من اجلي و علمتني ان الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح

الى من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية .

الى والدي العزيز و ادام لله في عمره و صحته .

الى كل اخواتي

الى كل الاساتذة في كل المراحل ،الى كل من تسهم

قلمي و لم

ينسهم قلبي الى زملاء الدفعة

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر	
اهداء	
قائمة الجداول و الاشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل المقاولاتية الى المشاريع المقاولاتية	01
المبحث الأول : أساسيات حول المقاولاتية	03
المطلب الأول : نشأة و تعريف المقاولاتية	03
المطلب الثاني : أهمية و خصائص المقاولاتية	06
المطلب الثالث : دور و أبعاد المقاولاتية	09
المبحث الثاني : اساسيات حول المقاول و المشاريع المقاولاتية	13
المطلب الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية	13
المطلب الثاني : خصائص المقاولاتي و أهميته	15
المطلب الثالث : مراحل انشاء المشروع المقاولاتي	17
الفصل الثاني : دور المؤسسات المالية في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية	21
المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية	23
المطلب الأول : تعريف المؤسسات المالية	23
المطلب الثاني : أنواع و اهداف المؤسسات المالية	25
المطلب الثالث :الخدمات في المؤسسات المالية و دورها	29
المبحث الثاني : الية تمويل المشاريع المقاولاتية	35
المطلب الأول : تعريف التمويل و أهميته في المشاريع المقاولاتية	35
المطلب الثاني : القروض المصرفية لتمويل المشاريع المقاولاتية	37
المطلب الثالث : إجراءات منح القروض المصرفية و معايير منح القروض البنكية	39
المبحث الثالث : الهياكل الداعمة لتمويل المشاريع المقاولاتية	41
المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	41
المطلب الثاني :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	42
المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI	44
الفصل الثالث : دراسة حالة على مستوى البنك	47

المبحث الأول :تقديم المؤسسة البنكية بنك الفلاحة و التنمية الريفية	49
المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحية و تنمية الريفية و نشأتها	49
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك ولاية مستغانم	51
المطلب الثالث :مهامه و سياسة اقراض البنك الفلاحة و التنمية الريفية	55
المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المؤسسات	58
المطلب الأول : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	58
المطلب الثاني : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية	60
المطلب الثالث : عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	61
المطلب الرابع : ميزانية البنك الفلاحة و التنمية الريفية	64
خاتمة	67
ملخص	70
قائمة المصادر و المراجع	72

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	خصائص المشروع المقاولاتي	16
الشكل رقم (02)	كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية	31
الشكل رقم (03)	دورة مغلقة	32
الشكل رقم (04)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – مستغانم -	52

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	تصنيف الخدمات المالية	29
الجدول رقم (02)	ميزانية البنك المصادر(الأصول)	64
الجدول رقم (03)	ميزانية البنك المصادر(الأصول)	65

مقدمة

مقدمة :

تلعب المؤسسات المالية دورا محوريا في دعم المشاريع المقاولاتية وتحفيز النمو الاقتصادي. تعتبر هذه المؤسسات بمثابة الشريان الحيوي الذي يغذي الأفكار الريادية بالموارد المالية اللازمة لتحويلها إلى مشاريع ناجحة على أرض الواقع. من خلال تقديم القروض والتمويلات والخدمات المالية المتنوعة، تساهم المؤسسات المالية في تسهيل إطلاق وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

تعد القروض الاستثمارية والتشغيلية من أبرز الأدوات التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية لدعم المشاريع المقاولاتية. هذه القروض تمنح رواد الأعمال القدرة على بدء مشاريعهم أو تطويرها، من خلال توفير رأس المال اللازم لشراء المعدات، تمويل العمليات التشغيلية، أو حتى توظيف العمالة اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسات المالية خدمات استشارية وإدارية تساعد رواد الأعمال في اتخاذ قرارات مستنيرة، وتوجيههم نحو تحقيق أهدافهم بكفاءة وفعالية.

التزام المؤسسات المالية بتطبيق معايير وإجراءات دقيقة عند منح القروض يضمن استخدام الموارد المالية بشكل فعال ويقلل من المخاطر المرتبطة بالإقراض. هذا النهج يحفز النمو المستدام ويعزز الابتكار، مما يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية حيوية ونشطة. بفضل هذا الدعم المالي والإداري، يتمكن أصحاب المشاريع من تحسين أدائهم وتوسيع نطاق أعمالهم، مما يسهم في زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

من خلال دعم المشاريع المقاولاتية، تسهم المؤسسات المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. هذا الدور الحيوي يبرز بشكل خاص في المناطق الريفية والنائية، حيث يمكن أن يكون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو المفتاح لتطوير هذه المناطق وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستوى الوطني.

إشكالية الدراسة :

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور المؤسسات المالية في دعم المشاريع المقاولاتية ؟

الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في دعم المشاريع المقاولتية ؟

2- كيف تدعم البنوك المشاريع المقاولتية ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- يدعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية رواد الأعمال المبتكرين من خلال تقديم برامج تمويل مخصصة وخدمات استشارية، مما يشجع على تطوير أفكار جديدة ومشاريع مبتكرة.

2- يساهم الدعم المالي والتقني الذي تقدمه المؤسسات المالية في تعزيز نمو المشاريع المقاولاتية، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل معدلات البطالة.

أهمية الدراسة :

- الأهمية العلمية : كاثراء للمكتبة الجامعية
- الأهمية الاقتصادية : تتجلى كونها تخوض في مجال المقاولاتية و انشاء المؤسسات المالية و سبل دعمها و تطويرها من خلال مجموعة من الاليات ، باعتبار ان الاتجاهات الحديثة للدول هي دعم اشكال هذا القطاع لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية .

أسباب اختيار الموضوع:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه و نامل ان نضيف الى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث الجامعي .
- ميولنا و رغبتنا في معرفة دور المؤسسات المالية و كيفية دعمها للمشاريع المقاولاتية .

هيكل الدراسة :

بغرض الاجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم المذكرة الى ثلاث فصول حيث يتناول في:

- **الفصل الأول : مدخل المقاولاتية و المشاريع المقاولاتية**
- **الفصل الثاني : دور المؤسسات المالية في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية**
- **الفصل الثالث : دراسة حالة على مستوى البنك**

الفصل الأول :

مدخل الى المقاولاتية

والمشاريع المقاولاتية

تمهيد :

تمثل المشاريع المقاولاتية عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم، لأنها استطاعت التقليل من أهمية احتكار القطاع العمومي إذا أصبحت تمثل العمود الفقري لتنمية والنمو والمنافسة نظرا لمساعدتها في التقليل من البطالة وتحديد النسج الاقتصادي وإنتاج القيمة والمبتكر يطرح منتجات حديثة تلبي حاجات المستهلكين وتشبع رغباتهم بتوفير المزيد من الرقاء لهم .

إن للمقاولاتية أهمية كبيرة لأنها ترفع من مستويات الإنتاج بالتقليل من عجز المنظمات العمومية في الإنتاج كما تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد أثرها إلى الإدماج الاجتماعي للعمال.

المبحث الأول : أساسيات حول المقاولاتية

تعتبر المقاولاتية من أ هم مصادر التنمية للبلدان، لذا فهي بحاجة الى جذب انتباه الأوساط الأكاديمية في هذا المجال. بحيث تبنت الدول المتقدمة استراتيجيات تقوم على سلسلة من الحوافز لاستهداف الشباب بشكل عام وفهمهم وتأهيلهم للعمل فيها. ومن ناحية أخرى تهدف الى نجاح الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الدول لتحقيق مجموعة الأهداف المخطط لها.

المطلب الأول : نشأة و تعريف المقاولاتية

أولا : نشأة المقاولاتية

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية وهي :

فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثاني إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة العملية ككل.

1-الاتجاه الاقتصادي : تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول سنة 1616م وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة .

وأدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية من طرف:Cantillon.Rسنة 1755مB.SAYسنة 1803حسبهما .المقاول هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة .

حسبR. Cantillon:هو شخص يشتري أو يستأجر بسعر أكيد يبيع بسعر غير أكيد .

حسبB.SAY :يقوم المقاول باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من اجل إنتاج سلع ذات منفعة، كما اعتبره وسيط بين المنتجين والمستهلكين. تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية الخاصة للإنجاز، والتفوق وتحقيق الهدفوالشخصيةالوسط العائلي، الذي ينتمي إليه[1].

[1] - مولاي حاجة مباركة، انث جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، جامعة سعيدة 2016-2015 .

2- اتجاه خصائص الأفراد : تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة بمركز من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية (الحاجة للإنجاز والتفوق و تحقيق الهدف)، والشخصية (الوسط العائلي، الذي ينتمي إليه المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، السن) [1].

3- المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي : في الثمانيات أشارDrucker إلى التحول الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مركز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين ، حيث أرجع أن أسباب نجاح المقاول يعود إلى أهمية الابتكار والابداع لنجاح المؤسسة .

كما أن هناك مجموعة من النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة لمتغير واحد ضمن هذا النموذج وهي: البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، انتاج المنتج وتحمل المسؤولية أمام الدولة المجتمع[2].

ثانيا : تعريف المقاولاتية

تعددت تعاريف المقاولاتية واختلفت ولم يتفق على تعريف واحد للمقاولاتية نذكر منها:

عرف Coster Michel المقاولاتية على أنها ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه باستمرار، أما دراكر فقد عرفها بالفعل الابداعي الذي يتضمن النظر للتغيير على فرصة العطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة[3].

أما(Damou et Gasse) فقد اعتبر أن المقاولاتية على أنها مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات، وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل(Verstratete) إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنضمة محركة من طرفه وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي[4].

يعرفها ألان فايول(Alain Fayolle) المقاولاتية على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعي لها خصائص تتصف بعدم الأكادية أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكونلهم سلوكيات ذات

[1] - زايد مراد ، الريادة و الابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال ، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، أيام : 06/07/08 أفريل 2010 ، ص 07 .

[2] - نفس المرجع ، ص 08 .

[3] - سمرة فرحى، مديحة بخوش، تجارب دولية في دعم المقاولاتية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 04 ، العدد 07، 2021، ص 52.

[4] - محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2015/2016 ص15 .

قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي، وهذه الحالاتيمكن أن ترتبط بما يلي[1]:

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.
- استعادة نشاط أو مؤسسة من أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.
- تطوير وإدارة بعض المشاريع المخطرة في المؤسسات، القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

حاولRobertHisrich (روبرت هيزرج)تقديم تعريف شامل للمقاولاتية على أنها سيرورة خلق وإيجاد شيء ما مختلف ذا قيمة، من خلال امتلاك مؤسسة والانخراط فيها وبذل مجهودات وتقدير أهمية الوقت والأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذه المؤسسة من اجل تحقيق عائد مجزي[2].

تعرف المقاولاتية من عدة جوانب اجتماعية واقتصادية وقانونية، وبهذا يمكن القول أن المقاولاتية هي محاولة استغلال الفرص المتاحة لغرض إنشاء مشاريع تخلق قيمة مضافة وذلك من قبل شخص أو عدة أشخاص يتمتعون بصفات معينة[3].

وأيضا تعرف المقاولاتية على أنها استثمار الأفراد في فرص أعمال متاحة واستغلالها لإنشاء مؤسسات قصد خلق قيمة مضافة وثروة وتوليد فرص عمل جديدة ، وبهذا تتسم المقاولاتية بالإبداع والفردية وروح المبادرة والاستباقية في تقديم أفكار جديدة على شكل مشاريع وتحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل شكل مشاريع وتحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل المخاطرة[4].

كما يعرفBerangerوآخرون المقاولة على أنها Entrepreneuriat ":المشتقة من كلمة Entrepreneurshipوالمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، في المقاولاتية ، ويمكن أن تعرف بطريقتين[5] :

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والصيرورة تدمج إنشاء وتنمية المؤسسة بشكل أشمل إنشاء نشاط .

[1] - أسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، التجاني طهراوي، هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02 العدد 1 ، جوان 2018 ، ص 449-448 .

[2] - بلال خلف السكارنة، الابداع الاداري، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر ، الاردن ،2011 ص92 .

[3]- بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتيةANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06 ، العدد 01 ،2022 ، ص 114 .

[4]- محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلة 9، العدد1 ، 2020، ص 601 .

[5] - محمد لمين علون، وسيلة السبتي، المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 02 ،العدد 01 ،2019 ، ص4 .

- على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وصيرورة خلق ثروة وتكوين الاجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي .

وكذا تعرف أيضا بأنها "وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بصفة متلازمة، حيث يتميز هذا الفرد بالتزام شخصي قوي، والقيمة بالنسبة للمقاول تكمن في المداخيل المالية، المادية والاستقلالية الذاتية ...إلخ وبالنسبة للزبائن الرضا من استهلاكهم للسلع والخدمات المعروضة أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها[1].

المقاولاتية هي ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة للتمثيل الذي يراه". فالظاهرة المقاولاتية لا تنحصر فقط في إنشاء المؤسسة، فالمقاولاتية والفاعل الرئيسي فيها وهو المقاول يمكن ملاحظتهما في أطر ليست بالضرورة هي خاصة بإنشاء مؤسسات جديدة من طرف شخص واحد أو مجموعة، فالظاهرة هي غير متجانسة ومعقدة ومظاهرها متعددة[2].

المطلب الثاني : أهمية و خصائص المقاولاتية

أولا : أهمية المقاولاتية

أظهرت الدراسات أن المقاولاتية تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية الشخصية ، ويمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي :

1-رفع مستوى الانتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى[3] .

2- تحسين المنتج: تحفز المقاولاتية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز القدرة على زيادة الانتاج بالاضافة الى ذلك تعمل أيضا على تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين هذا الأخير، فما يميز رواد الأعمال عن البقية، تتمثل في بحثهم المستمر عن تقنيات إنتاج جديدة وأفضل لرفع الانتاجية وخلق منتجات أرخص ، متوفرة، وذات فائدة وبجودة عالية[4] .

---

[1]- بلال خلف السكارنة، مرجع سابق ، ص 92.

[2]- يحياوي مفيدة، المقاولاتية التكوين وفرص العمل، الملتقى الدولي حول انشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة، ايام 06/07/08أفريل 2010 جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 3 .

[3]- رابح درام، محمد بن جبار، دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية، مجلة الابداع، جامعة علي لونيسي ، البليدة، جامعة تيبازة، المجلد9 ، العدد 1 ،2019، ص 292 .

[4] - محمد مطيع، مدخل الى ريادة الاعمال ، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث، شارع ابو عنان، الرباط، ،2021ص 49 .

3- المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات: بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة مهما لتنمية روح المقاولاتية الفردية الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذا أحياء أنشطة أخرى تم التخلي عنها لأسباب معينة، مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية ...الخ، هذه الاستعدادات و المهارات المقاولاتية ضرورة لنمو الاقتصاد المعاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه ، مما يؤدي الى تراجعه، و قد يكون احد أسباب انهيار اقتصاد الدور الاشتراكية هو هاذا الخنق للمبادرات الذاتية و المهارات في إقامة الأعمال الجديدة[1] .

4- تنويع الهيكل الصناعي: تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الانتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها[2].

5-زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها التفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الانتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال لأتجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار. العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه[3] .

6- محاربة الفقر و تنمية المناطق اقل تنمية: يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها الى صغار المستثمرين من الرجال و النساء، و سرعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل نموا أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم الى فرص اكبر في التنمية و التطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الأثار الاجتماعية السلبية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات و مؤسسات التمويل الدولية[4].

7- خلق فرص عمل جديدة: بحيث يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية و خدمية و غيرها و بأحجام مؤسسات كبيرة و متوسطة و صغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف الاف العاملين و خلق فرص عمل حقيقية لهم [5] .

---

[1]- محمد قوجيل، مرجع سابق، ص 25 .

[2]- الجودي محمد علي ، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص ادارة اعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 40 .

[3]- رابح درام، محمد بن جبار، مرجع سابق، ص 293 .

[4]- محمد قوجيل، المرجع نفسه ، ص 27.

[5]- المرجع نفسه، ص .26

8- التنمية التعاقبية: تتيح منتجات رواد الأعمال في بعض الأحيان إمكانيه تطوير منتجات أخرى أو حتى صناعات كامله على سبيل المثال إتاحة المعالجات الدقيقة(microprocessors)وشاشات اللمس إمكانيه استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية التي بدورها مكانه من الاستفادة من تطبيقات مشاركه المركبات وحجز التذاكر الالكترونية[1] .

9- تنمية روح المقاولة والقيم الاجتماعية: المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازا متقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، قامت العديد من المؤسسات الكبرى بتبني استراتيجيات رسمية للمسؤولية الاجتماعية، تعمل خاصة على الادماج المطلوب للانشغالات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتهم وبتفاعلهم مع المتعاملين الاقتصاديين، عرفانا منهم أن السلوك المسئول من المؤسسات يمكن أن يساهم في نجاحها، وهذا يمكن أن يتضمن مثلا: إطلاق منتوج بشكل يحترم البيئة، أو يحترم متطلبات المستهلكين ويتبنى حسن التعامل تجاههم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليها أن تعتمد" روح مقاولاتية مسئولة" بشكل غير رسمي أكثر حتى إذا كانت تقدم أساسا عدد من النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون، أحد المقاربات تسمح بإكمال الموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك[2].

ثانيا : خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها فيما يلي[3] :

-هي عملية انشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع .

-ارتفاع نسبة المخاطرة لأنهاتقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق .

- تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار و التي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات .

[1]- محمد مطيع، مرجع سابق، ص 50.
[2]- رابح درام، محمد بن جبار، مرجع سابق، ص 293 .
[3]- توفيق خذري، الطاهر بن حسين، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– المسارات و المحددات – الملتقي الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة حمة لحضر .الوادي . يومي -06-05 ماي 2013، ص 05 .

- الادراك الكامل للغرض (الحاجات، الرغبات المشاكل، التحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية .

-هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح .

- هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة .

-الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات والتي يتمم التخطيط لها بكفاءة عالية.

المطلب الثالث : دور و أبعاد المقاولاتية

أولا : دور المقاولاتية

يهدف النشاط المقاولاتي إلى تحقيق مجموعة من الأجواء الاقتصادية يمتد أثرها إلى الحياة الاجتماعية والبيئية كما يلي[1]:

1- على المستوى الاقتصادي :

-إعادة هيكلة وتحديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة اعتماد على أفكار ابداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق، وعادة ما تأخذ هذه المؤسسات شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة .

- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار .

- المساهمة في نمو الاقتصاد إذا أصبحت المقاولاتية تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد .

2- على المستوى الاجتماعي :

-المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل وتغليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي.

[1] - زايد مراد ، نفس المرجع ، ص 07 .

-المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي ينتج لها ولوج عدة مجالات وأنشطة .

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيفها، ولهذا تعتبر المقاولاتية عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في هيئات وأماكن مختلفة .

- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الو طني.

ثانيا : أبعاد المقاولاتية

تختلف أبعاد المقاولاتية بالتوافق مع المزايا التي تحققها في الحالات المختلفة والمرتبطة أساسا بـ: العامل الشخصي للأفراد، بالاضافة الى البيئة الاقتصادية والاجتماعية و سنذكر أهم هذه الأبعاد فيما يلي :

1-الأبعاد الاقتصادية :

تتعدد الأبعاد الاقتصادية للمقاولاتية نظرا لتعدد الأنشطة الاقتصادية ومن أبرزها ما يلي[1]:

-التنمية البشرية بزيادة متوسطات دخول الأفراد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع بالتوزيع في مواقع متعددة

- الزيادة في كل من العرض والطلب بتقديم منتجات جديدة ترجح كفة العرض والتي بدورها تلبي رغبة كامنة لدى الأفراد ليرتفع الطلب هو الاخر .

- التجديد والابتكار اللذان يساهمان في تضييق الفجوة ما بين المعارف النظرية والحاجات الواقعية ضعيفة التنبؤ، لأن الحاجات الكمالية تختص بتأمينها المؤسسات الكبيرة التي تستجيب للطلب المستمر وبالكميات الكبيرة .

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة بتقديم الدعم من الدولة إلى تشجيع التفاؤل في قطاعات أو مناطق معينة .

- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة العالمية للمؤسسات الكبرى بما توفر لها من منتجات نصف تامة لتخفيض التكاليف الانتاجية لها عندما تعمل كمناولات .

- رواج الامتيازات لان الامتياز يعتبر السبيل في التغلب على المنافسة للاستمرارية في النشاط .

[1]- رقراقي أمينة، كفاءة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجيستر ، علوم التسيير ، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، 2016- 2017 ، ص 117.

- العمل على تطوير الاقتصاد لان مشاريع اليوم الصغيرة هي مشاريع الغد الكبرى .

- تعظيم العائد الاقتصادي بالنظر إلى رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي المحقق .

- دعم دور القطاع الخاص وتحويل تفكير الفرد من التبعية الاقتصادية الحكومية إلى الاستقلالية الاقتصادية .

2- الأبعاد الاجتماعية :

تشتمل على مجموعة من الأبعاد ذات الطابع الاجتماعي نذكر منها ما يلي[1]:

-تحسين مستوى المعيشة والمكانة الاجتماعية .

- تطبيق القدرات المكتسبة بالخبرة .

- التزود بالمهارات النظرية والتقنية .

- تنامي الرغبة في الحصول على التكوين وتلقي المعارف .

- تقليد نماذج ناجحة لمشاريع.

3- الأبعاد الشخصية :

حدد الباحثون أبعاد عديدة ومختلفة للمقاولة الشخصية ومن أهمها نذكر ما يلي[2]:

أ -الإبداعية :

و هي الاتيان بشيء جديد و تطبيقه في الواقع حيث عرفschermerhomالابداع هو القدرة على ابتكار منتج جديد أو خدمة جديدة أو تقنية جديدة أو عمليات إنتاجية جديدة ووضعها موضع الممارسة بحيث أن الابداع هو توليد و تطبيق أفكار جديدة و خلاقة لم تطبق من قبل ووضعها موضع التطبيق ، يعتبر الابداع من أنواع التفكير المتقدم الذي يمكن أن يتبعه الفرد و لكنه لا يأتي لأي فرد و يتميز بالتحليل و التركيب و الاستنتاج و الاستقراء و المزاوجة ما بين الماضي و الحاضر و المستقبل، و النظر الى الأمور وفق طريقة وزارية مختلفة، و التفكر بها بطريقة غير تقليدية، لتكون النتيجة معرفة جديدة و غير مسبوقة مع تطبيقها في الواقع، فهو المادة الأساسية في عمليات التغيير و التطوير .و يمكن أن نحصر ثلاث أنواع من الأعمال المقاولاتية و المبادرات الفردية التي تصنف أعمالا إبداعية مقاولاتية و هي :

[1]- صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، الآليات والقرارات المتحدة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 08 ، العدد 02 ،2022 ص557 .

[2]- رحيل آسية، دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2019 – 2020، ص35-30 .

-أعمال ابتكارية بحتة .

-أعمال ابتكارية مطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة .

-الملكية لأعمال ابتكارية .

ب-المخاطرة :

و هي أن يقوم المقاول بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة بالأسواق آخذا بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر الغموض وعدم التأكد فالأفراد الذين ينجحون في تقديم الابتكارات وإقامة المشاريع يتمتعون بالرفة في قبول المخاطر مقابل ما يؤمنون بتحقيقه مقارنة بأشخاص آخرين، كما انهم يتمتعون بالقدرة على التعامل مع الحياة الاحترافية المليئة بالغموض وعدم الوضوح ويواجه المقاولون أنواعا مختلفة ومتعددة من المخاطر ويمكن تجميعها في خمس مجالات رئيسية هي[1]:

-المخاطرة المالية .

- مخاطر فقدان الاستثمار .

- المخاطرة الوظيفية .

- المخاطرة الاجتماعية و العائلية .

- المخاطر النفسية .

الاستباقية أو المبادأة: وتعد من اهم خصائص المنضمات المقاولاتية والتي تنطوي على رغبة الادارة في أن تكون المنضمة هي أول من يستجيب لحاجات الزبائن وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم وفق ما هو أفضل إذ تسعى هذه المنضمات الى التصرف بسرعة لغرض الاستفادة القصوى من السوق قبل أي منظمة أخرى و هي المشاركة في حل مشاكل المستقبل والحاجات والتغيرات، ومدى تقديم منتجات جديدة تكنولوجية وتقنيات إدارية وهي القدرة على أخد مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمنظمات وهي تتضمن 3 عناصر أساسية وهي :

-إقرار ملاحقة، أو عدم ملاحقة المنافسين بالإبداع .

- المفاضلة بين المحاولات الحقيقية وهي النمو والأبداع و التطوير .

- محاولة التعاون مع المنافسين من اجل احتوائهم.

[1]- - رحيل آسية، مرجع سابق، ص35-30 .

المبحث الثاني : اساسيات حول المقاول و المشاريع المقاولاتية

فيمكن تفسير الاهتمام المتزايد بالمشاريع المقاولاتية لقدرتها على الرفع في مستويات الانتاج، زيادة العائدات، وتجديد النسيج الاقتصادي وذلك من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق وتوفير واستحداث مناصب شغل .

المطلب الأول: ماهية المشاريع المقاولاتية

قبل التطرق إلى ماهية المشاريع المقاولاتية، لابد من التعرف على صاحب هذه المشاريع والذي يطلق عليه اسم المقاول .

1-تعريف المقاول :

لقد تطور مصطلح المقاول عبر مرور الزمن متماشيا مع التغيرات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، فقد استعمل هذا المصطلح لأفول مرة سنة 1916 من طرف Montchrestien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة من الأعمال المختلفة وكانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرقات، ضمان تزويد الجيش بالطعام إضافة إلى غيرها من المهام[1].

ثم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليعني "الشخص الذي يباشر في عمل ما"، أو هو شخص جد نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال، كما عرفه أب الملقاولاتية Schumpeter سنة 1935 ب:"هو شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لوليفات إنتاجية جديدة .ونجد كذلك عدة صيغ للتعريف بالمقاول على أنه[2]:

-الذي يدرك الفرصة، وينشئ المؤسسة التي تسعى من أجلها .

- رجل التغيير الذي يقوم بأشياء جديدة ومختلفة، ولا يمكن تصور مقاول لا يجلب أشياء جديدة .

- شخص لديه دور خاص غني عنه في تطور النظام الاقتصادي الليبرالي، هو في كثير من الأحيان أصل الابتكارات، فإنه ينشئ مؤسسات ووظائف ويشارك في تجديد وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، فهو المبتكر الذي يجلب التدمري الخلاق .

مما سبق يمكن تعريف المقاول على أنه:" الفرد العامل الذي يتميز عن غير-ه بصفات تولد مع فطرته أو تكون مكتسبة من بيئته والذي يبادر لتجسيد الأفكار ذات المردود الفعال، بعيدا عن التقليد والروتين .

[1] - محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية مدن خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص15 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 06.

عموما ترجع جذور المصطلح المقاولاتية إلى كلمةEntreprenariat بالفرنسية والمشتقة من الفعل Entreprendre والتي تعني الإنشاء .

كما تعتبر المقاولاتية من أهم المفاهيم الاقتصادية في المجتمع الحديث وهو ما يطلق عليه فيالأدبيات الصادرة من المشرق العربي بريادة الأعمال .

وعليه يمكن تعريف المقاولاتية بأنها عملية خلق نوع جديد من المنظمات والأعمال التي لم يسبق القيام بها أو تطوير منشأة قائمة بأعمالها وتسخير الفرص المتاحة لتطوير هذه المنشآت والتقدم بها بأسلوب ابتكاري ومتجدد.

ثالثا: المشروع

تعددت تعريفات المشروع على تباين الآراء والاتجاهات بالتعاطي مع مفهوم المشاريع .

فجمعية إدارة المشاريع البريطانيةAssociationofprojectsmanagment تعرف المشروع بأنه :"مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات محددة، وتنفذ بواسطة أشخاص أو منظمات لتحقيق أهداف محددة، وفق تكلفة وزمن وجودة مسبق تحديدها أيضا"[1].

بينما في منهجيةPMI :"سعي مؤقت لإيجاد منتج أو خدمة أو نتيجة فريدة "[2].

من التعريفين السابقين يمكن استنباط بعض الخصائص التي يتسم بها أي مشروع فكونه مؤقتا فذلك يعني أن يكون له بداية ونهاية محددة والوصول إلى نهاية المشروع يكون عندما تتحقق أهدافه كلها .

رابعا: المشروع المقاولاتي (الريادي)

يعتبر المشروع المقاولاتي(الريادي) اللبنة الأولى لتأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها مما يجعل من هذه الأخيرة قادرة على الدخول إلى أسواق العالم الأخرى.

المشاريع الريادية تقوم على عدة محاور أهمها[3]:

-الأفكار و الأعمال الجديدة التي تقوم بطرح منتج جديد وأفكار جديدة وبناء أعمال حول المفهوم الجديد

- الأفكار المالية والأعمال الجديدة وهي التي تتعلق بإيجاد أعمال جديدة بناء على المفاهيم القدمية، وتقديم المنتجات و الخدمات مع القليل من الابتكار والإبداع مع وجود بعض المخاطر المالية.

[1] - ناصار بن ابراهيم بن سعد المحيميد، إدارة المشاريع الاحترافية وفق منهجيةPMI ، فهرسة مكتبة الملك فهاد الوطنية أثناء النشر، السعودية، 2016، ص05 .

[2] - بلال خلف السكارنة، الريادية وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ،2008، ص 21 .

[3] - إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، الريادية والإبداع في إنشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص269 .

مما سبق يمكن تعريف المشروع المقاولاتي على أنه ذلك المشروع الذي يأتي بأفكار جديدة لتقدمي خدمات ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة والتي ترتكز على المخاطرة .

إن أي مشروع مقاولاتي لا يمكن أن يجسد أو أن ينطلق دون توفير الأموال اللازمة لذلك، بالتكلفة الملائمة ومن مصادر مختلفة فالأموال تعتبر ضرورية لقيام المشروع و تشغيله ونموه بالحجم الأمثل وبالشكل المناسب، فمن أشكال المشروع المقاولاتي من ناحية معيار الابداع مشاريع صغيرة ومتوسطة، ومشاريع ناشئة ولكل منها آلية تمويل تميزه، ولذلك ستقوم هذه الدراسة على هذين النوعين من التمويل: التقليدي (مشاريع صغرية و متوسطة)، و التمويل المستحدث (مشاريع ناشئة).

المطلب الثاني : خصائص المقاولاتي و أهميته

أولا : خصائص المقاولاتي

يتميز المشروع الريادي بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي[1] :

- تتميز المشاريع الريادية بكونها مجرد بداية لشيء مختلف كحلم كبير لمشروع متواصل النمو والتجديد .

- تكون منتجات المشاريع الريادية غير عادية لتحقيق عائدات غير عادية بسبب القيمة المضافة العالية التي ترافق منتجاتها .

- المشروع الريادي على أساس الابتكار و الإبداع والتميز والتجديد .

- القدرة على النمو من المؤكد أن حجم المشروع لا يمكن اعتباره مؤشرا كافيا إذا كان المشروع ريادي أم لا، ومع ذلك فإن المشروع الريادي يتمتع بقدرة كبيرة على النمو .

-ريادة الأعمال تساهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة من خلال عمليات البحوث والتطوير والإنتاج والتوزيع سواء المنتجات أو الخدمات المبتكرة .

-ريادة الأعمال منهج للبحث عن أو توليد الفرص دون التقيد بالإمكانيات أو الموارد المتاحة .

-ريادة الأعمال هي عملية أو منظومة متكاملة تساهم من خلال عمليات البحث والتطوير والإنتاج على خلق أنشطة اقتصادية ومنشآت ناشئة وفرص وظيفية جديدة تساعد في تحقيق وتحسين التنمية الشاملة .

- ريادة الأعمال هي تأسيس عمل أو مشروع ريادي قائم على فكرة تتسم بالإيداع والمخاطرة من خلال ممارسة عملية ترتبط بالمبادرة والمبادأة والعصامية .

[1] - مصطفى كافي، يوسف كافي، إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، طبع مشترك مؤسسة الوراق، الأردن، الدار الجزائرية، الجزائر، 2020، ص 22 –23 .

- ريادة الأعمال هي منظومة تبدأ بتحديد فكرة غير تقليدية ثم تحويلها إلى مشروع ريادي تجاري جديد أو تطوير مشروع قائم باستخدام موارد محدودة وفق اعتبارات العائد والمخاطر ومن هذه التعريفات لريادة الأعمال يتضح ارتباط هذا الاصطلاح بعناصر أساسية :

الشكل رقم (01) : خصائص المشروع المقاولاتي

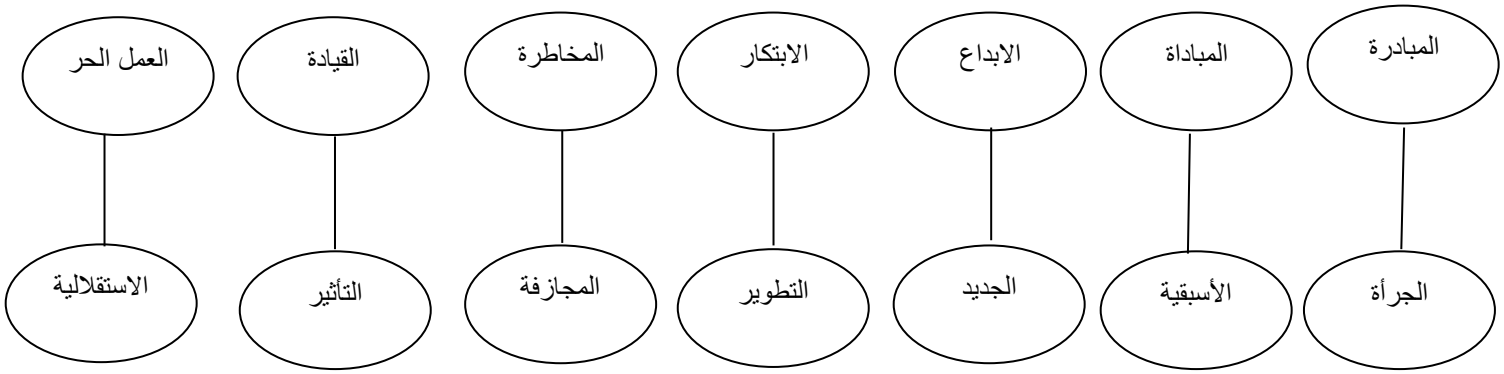

المصدر: من اعداد الطالب ، بالاعتماد على مصطفى كافي ، مرجع سابق ذكره ، ص 22 – 23.

ثانيا : أهمية المشاريع المقاولاتية

تغير اهتمام علماء الاقتصاد بالريادة على مدى التاريخ، فقد أدرك علماء الاقتصاد الأوائل أهمية الريادة والمشاريع الريادية لنمو الاقتصاد، حيث اعتبروا الرياديين "فباطنة الصناعة": أي قادة نمو الاقتصاد[1].

كما أظهرت الدراسات العلمية دور الريادة كمحرك للاقتصاد، أي العامل الذي ينشط الاقتصاد وليساعده على النمو ويعزي نمو الاقتصاد الغربي خلال العقود الأخيرة إلى انتشار النزعة الريادية بني أشخاص أقاموا أعمالا ومشاريع صغيرة فحولوها إلى أعمال كبرية ناجحة، كما أكدت الدراسات أنه كلما ازداد عدد الرياديين في اقتصادها كلما أسهم ذلك في نمو هذا الاقتصاد .

وللمشاريع الريادية آثار إيجابية تتمثل فيما يلي[2] :

-أحداث التغيير والتحول، إذ يعتبر الإبداع من أهم الخصائص المميزة للريادة، خاصة أن المشاريع الريادية (المقاولاتية) تعمل كوكيل للتغيير من خلال ممارسة الأنشطة الريادية .

- إيجاد العديد من المشروعات التي تعتبر مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته .

-إيجاد فرص العمل ذات الأهمية على المدى الطويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي .

[1] - سعاد نائق برنوطي، إدارة أعمال الصغيرة أبعاد الريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 26.
[2] - مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 24.

-زيادة الكفاءة من خلال زيادة التنافس، إذ أن دخول منافسين جدد لحفز الآخري نلل استجابة بشكل كفؤ وفعال .

- أحداث التغير في هيكل السوق والعمل من خلال زيادة تبني الإبداع التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث : مراحل انشاء المشروع المقاولاتي

لكل مشروع دورة حياة خاصة به تنطلق من نقطة ما وتنتهي عند نقطة أخرى، وهناك العديد من الأفراد الذين تعاملوا مع المشروعات وحاولوا تصنيف مراحلها، إلا أنه وباختلاف المداخل لكن جوهر الحياة للمشاريع يتشابه في معظمه.

1- المرحلة الأولى: تحديد الهدف: أي الغاية التي يسعى إليها من أجل إنشاء هذا المشروع وهل تم اختيار الفكرة المشروع المناسبة، ومدى الاستعداد والرغبة لأداء هذه الفكرة وكذلك هل لديك قدرة شخصية لإدارة هذا المشروع من خلال الخبرات الفنية ومعلومات ومعرفة سابقة، تدريب سابق، مهارات إدارية وسلوكية في التعامل مع الآخرين[1].

وعند كتابة أهداف المشروع يجب أن تركز على أن الأهداف نهاية أي أنها غايات لا وسائل أو مراحل .

وللأهداف خصائص أهمها[2]:

-محددة: من خلال معرفة ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ومن؟ .

- مقاسية: أي أن النتائج يمكن قياسها بدقة وتحديد مقدار التطور الممكن .

- منطقة عمل الهدف: أن تحدد مكان عمل الهدف(المكان و الأفراد وفئاتهم والمستفيدين) .

- واقعية: يمكن تحقيقها بمعنى أنها ضمن الإمكانات و الموارد المتاحة .

- مجدولة زمنيا: مجدولة ضمن إطار زمني .

2- المرحلة الثانية: دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع: دراسة جدوى مبدئية لفكرة المشروع ومراحل عمليات أنشطة المشروع، وهل يحقق المشروع فائدة لصاحبه والمجتمع، وهل أقرت المشروع واعدة بالنجاح .

3- المرحلة الثالثة: توفير التمويل المالي: وهذا يتم من خلال معرفة توفر القدرات المالية لصاحب المشروع أو الاستعانة بمصادر تمويلية أخرى تساعد على نجاح فكرة المشروع .

[1]- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص 25-20 .
[2] - فيصل القرعان، دورة حياة المشاريع وإداراتها، دورة تدريبية، أنظر الموقع:https://sabrinalifestylehomr.files.wordpress

4- المرحلة الرابعة: إعداد دراسة الجدوى التفصيلية: وهذا يتضمن:

أ-دراسة بيئية: هل المشروع يتوافق مع البيئة؟.

ب-دراسة تسويقية: هل المشروع قادر على سد حجم معين من الطلب على المنتوج؟.

ج-دراسة فنية: هل المشروع قادر على سد الفجوة على الطلب في السوق؟.

د-دراسة مالية: هل ميزانية المشروع المالية قادرة على تغطية تكاليف الإنتاج؟.

هـ-دراسة اقتصادية: هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها وبالتالي لمعرفة إمكانية تنفيذه وتقليل المخاطر وربحية المشروع.

و-دراسة اجتماعية: هل سيحقق المشروع عائدا اجتماعيا يعود بالنفع على المجتمع المحلي والمستهلك أو الفئة المستهدفة؟

5-المرحلة الخامسة: إعداد برنامج زمني للمشروع: ويتبع ذلك من خلال ما يلي:

أ- وضع خطوات وأوليات تفصيلية لأعمال وأنشطة المشروع.

ب- إعداد الموقع وتجهيزه بالمواصفات المطلوبة.

ج- تحديد الفترات الزمنية لإنجاز العمل.

د- تحديد تكاليف كل عمل أو نشاط.

هـ- دراسة اقتصادية: هي عبارة عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذه وتقليل مخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.

6- المرحلة السادسة: التنفيذ والتجهيز: وهي المرحلة التي تتعلق بالكيفية التي يتم بها إنشاء المشروع وتجهيزه وكذلك تنفيذه بالشكل المناسب للقيام بالإنتاج المطلوب، وهذا يتم كما يلي[1]:

أ-شراء وتركيب الآلات والمعدات.

ب- اختبارات التشغيل والإنتاج.

ج-التسويق والبيع.

[1]- محمد هيكل ، نفس المرجع السابق ، ص 26.

وهذه المرحلة تعتبر من المراحل الأساسية، حيث يجب إعداد جدول تنفيذ يبين الخطوات المختلفة للتنفيذ، و الوقت اللازم لكل خطوة من تلك الخطوات .

7- **المرحلة السابعة: المتابعة والتقييم :** وهي محاولة الوقوف على مستوى الأداء الخاص بنشاط معين تم تحديده مسبقا اعتمادا على معلومات مجمعة (المتابعة) للوصول إلى إصدار حكم نهائي بخصوص ذلك النشاط وإلى أي مدى يحقق الأهداف المرسومة له والمتوقع تحقيقها بالكامل في نهاية الفترة الزمنية.

خلاصة :

في الأخير يمكن القول أن المشاريع المقاولاتية تلعب دورا رائدا في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها على توفير مناصب الشغل والمساهمة في الناتج الوطني، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات والمشاكل التي تحد من أدائها وأهمها صعوبة الحصول عليها .

الفصل الثاني :

دور المؤسسات المالية في دعم تمويل المشاريع المقاولاتية

تمهيد :

تعد المؤسسة المالية جزءا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية اقتصادياته. وما النظام المالي إلا شبكة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ورجال الاعمال والافراد فضلا عن المكونات التي تشارك فيه وتنظم عملياته وفق آليات وتشريعات تصاغ لذلك وان الوظيفة الاساسية للمؤسسات المالية في ظل هذا النظام هي تحويل الاموال من المقرضين إلى المقترضين أو من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي التي تجمع بين عارضي وطالبي الاموال وايضا من خلال المؤسسات المالية الاخرى التي تتوسط هذه المعاملات .

و يعتبر التمويل من المواضيع الهامة و الأساسية في انشاء و توسيع المؤسسات بمختلف أنواعها خاصة المشاريع المقاولاتية ، اذ تحتاج هاته الأخيرة الى أدوات التمويل لتغطية احتياجاتها المالية للقيام بوظائفها ، حيث تعد من الفرص المرتقبة مما تتميز به من خصائص و مهام تساعد في تحقيق اهداف .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية

ان مفاهيم المؤسسات المالية من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاجها المجتمع و ذلك لممارسة نشاطاتها اليومية لتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات المالية

أولا : تعريف المؤسسات المالية

تعد المؤسسة المالية منظمة اعمال كبقية منظمات الاعمال الاخرى التجارية والصناعية إلا انها تختلف عنها في كون اصولها اصول مالية مثل القروض والاوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل اصول الشركات الصناعية كما ان خصومها أيضا خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة. ان كلمة المؤسسة المالية متأتية من مفهومين منفصلين هما المؤسسة والتي تعرف على انها (كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج من اجل الانتاج أو تبادل السلع والخدمات مع اقرانه أو القيام بكلا العمليتين لغرض تحقيق نتيجة معينة ضمن شروط اقتصادية تختلف زمانيا ومكانيا)، وقد عرفها اخرون على انها (مجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية التي تعمل وفق تركيب معين بشكل متكامل ومهيكل من اجل اداء وظائف مناطة بها وتحقيق اهدافها)[1].

ولكن الجزء الثاني من الكلمة (المالية) يشير إلى جميع الاعمال المالية من الخدمات والمميزات والاختصاص والتوجه لذلك عند اخذ المؤسسات المالية من الجانب المالي نلاحظ تغيير المفهوم نحو التوجه إلى القطاع المالي ليعطي تعريف اخر وهو المؤسسات التي تعمل على جمع الاموال واعادة وضعها بهيئة اصول مالية مثل الاسهم والسندات فضلاً على الاصول الملموسة.

اما القاموس الخاص بالأعمال فقد عرفها على انها المؤسسات التي تعبئ الاموال العامة من اجل وضعها بصورة موجودات متداولة (اصول مالية) من اسهم وسندات مقابل دفع فوائد لحملتها وتقسم إلى مؤسسات ودائعية اي تعمل بودائع الافراد ومؤسسات غير ودائعية (خدمات صرفة)[2].

بينما نلاحظ تعريف مؤسسة Map World (انها تلك المنظمات التي تزود عملائها بباقة من الخدمات المالية المتنوعة ويتم السيطرة والاشراف عليها من خلال القوانين والتشريعات الحكومية.

وعرفت بانها مؤسسة تقوم بجمع الاموال من عامة الناس ووضعها في اصول مالية مثل (الودائع والقروض والسندات بدلاً من الممتلكات المالية).

[1] - بولصنام محمد ، حمادو عبد العزيز ، موسى نور الدين ، الاوراق و المؤسسات المالية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، تخصص البنوك ، الجزائر ، 2006 ، ص 46.

[2] - عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياصة ، البورصات و المؤسسات المالية ، الاسكندرية ، دار الجامعي ، 2002 ، ص 12.

ومن ذلك نجد ان تعريف المؤسسة المالية غير قابل للحصر بالمعنى الضيق لاختلاف انواع المؤسسات المالية مع امكانية ظهور انواع جديدة منها على المستوى العالمي في الاجل القصيرالقادم.

ثانيا : التقسيمات الرئيسية للمؤسسات المالية

اختلف الكتاب في توجههم عند تقسيم المؤسسات المالية بسبب اختلاف اغراضهم من وراء المؤلفات والابحاث ولذلك برزت العديد من التقسيمات المتعلقة بتقسيم المؤسسات المالية ومجالات عملها وهي كالاتي[1]:

أ. من حيث اعتمادها على الودائع:

1. **مؤسسات ودائعية:** وهي المؤسسات المالية التي تعتمد بشكل كبير على ودائعها من دوائع الافراد والشركات الاخرى في عملها سواء في الاقراض والتمويل.
2. **مؤسسات غير ودائعية:** وهي المؤسسات التي لا تستخدم الودائع في عملها وانما تعتمد على الخبرات الذاتية ورؤوس اموالها المساهم بها من حملت اسهمها ومنها شركات الاستثمارات المالية وشركات دراسات الجدوى الاقتصادية.

ب. من حيث الناحية او الصفة المصرفية:

يتأتى هذا التقسيم بعد اعتبار المصارف التجارية النوع الابرز في المؤسسات المالية والاقدم والاكثر شيوعاً مما دفع إلى تمييزه عن باقي المؤسسات والتي صنفت على اساس:

1. **المؤسسات المصرفية:** وهي تلك المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص العمل المصرفي فيما يتعلق بقبول الودائع واعادة توظيفها وفق صيغة قانونية مصرفية.
2. **المؤسسات غير المصرفية:** هي المؤسسات التي تشابه عمل المصرف ولكنها لم تحصل على تفويض العمل المصرفي لانها تعمل بجزء أو وظيفة واحدة من وظائف المصارف ومن ثم لا يصح القول عليها انها مصرفية ولكن يكتفي بأن تكون مؤسسات مالية فقط مثالها مؤسسات الرهن العقاري ومكاتب الاستشارات المالية.

ج. من حيث نطاق عملها:

هنا تقسم المؤسسات إلى:

1. **مؤسسات مالية ذات صفة شاملة:** اي انها تقوم بأعمالها وفق مدى واسع من الخدمات والمنشآت المالية المنتشرة بشكل كبير ومن امثلتها المصارف التجارية.

[1]- عبد الغفار حنفي ، ادارة البنوك ، مصر ، 1997 ، ص 209.

د. **من حيث عبورها الحدود :** وتقسم إلى :

1. **مؤسسات دولية:** وهي المؤسسات التي خلقتها المعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها.
2. **مؤسسات محلية و اقليمية:** وهي المؤسسات التي تعمل ضمن البيئة المالية المحلية وفق التشريعات التي تشرعها الحكومة في كل بلد.

المطلب الثاني : أنواع و اهداف المؤسسات المالية

أولا : أنواع المؤسسات المالية

يمكن تقسيم انواع المؤسسات المالية بصورة على إلى ثمان انواع تندرج تحت عنوان رئيسي هو (مؤسسات ودائعية وغير ودائعية).

أ. المؤسسات الودائعية:

تمثل المؤسسات المالية التي يكون اساس عملها قبول الودائع بصفة ودائع وليس تمويل ومنها[1]:

1. **البنوك التجارية:** ان البنوك التجارية مؤسسات تعتمد على الودائع التي تقوم بسحبها من خلال وحدات الفائض بواسطة تشكيلة من الحسابات المصرفية لتعيد اقراضها بصورة مباشرة (قروض) أو غير مباشرة (شراء اوراق مديونية) وانها تقدم خدماتها للقطاع الخاص والعام فضلاً عن ان الصفة المميزة لها هي العمل في المدى القصير الاجل ومنها بنك J.P.Morgan وCitigroup.
2. **مؤسسات الادخار:** يمكن تقسيم مؤسسات الادخار إلى :

- مؤسسات التوفير.
- بنوك الادخار.
- اتحادات الاقراض والادخار.

ان هذه المؤسسات تشابه البنوك التجارية لكنها تعد اكثر حرية في تقديم الخدمات من خلال حرية تخصيص اموالها في الاستثمار ولكنها في السنوات الاخيرة بدأت تقترب بصورة كبيرة من المصارف التجارية.

3. **اتحادات الائتمان:** هي مؤسسات مالية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم ودائعها وحجم انشطتها وتمتاز بانها:

أ. غير هادفة للربح.

[1] - بوترعة فوزية ، ضيف حفيظة ، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، الجزائر، 2007 ، ص 10.

ب. تتعامل بشكل كبير مع الاعضاء المكونين لها.

ج. تعد اصغر المؤسسات الودائعية لصغر رأس مالها ومن انواعها اتحادات الائتمان في نورث كارولاينا.

ب. المؤسسات غير الودائعية:
هي المؤسسات التي لا تحصل على الاموال بصورة وديعة رسمية وانما بصورة مؤقتة واغلبها شركات ومؤسسات الوساطة المالية والاستشارة المالية ومن هذه الشركات:

1. **شركات التمويل:** وهي مؤسسات مالية تقوم بتمويل المشروعات من رأس مالها الخاص والذي يتكون من تصدير اوراق مالية (اسهم الشركة)، اذ تعيد تشكيله لتمنحه للاستثمار وهذه المؤسسات المالية تمتاز بانها مساهمة وانها غالباً ما تكون مملوكة لجهات متعددة الجنسية مثل (general Ford-electric), Amercan Express, General Motors.
2. **صناديق الاستثمار:** وهي مؤسسات مالية تمتاز بسحب الاموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز خلال سحب اموال وحدات الفائض بواسطة بيع الاوراق المالية الخاصة بها لتلك الوحدات وسحب السيولة الناتجة من اجل وضعها بصيغة استثمارات غالباً ما تكون اوراقاً مالية وبشكل استثمار محفظي، اذ يمكنها ان تستثمر في السوق الثانوية وتوفر امكانية مشاركة صغار المدخرين.

وتقع هذه المؤسسات في نوعين[1]:

- **وحدات مغلقة:** اي انها تستثمر بعد محدود من الاوراق المالية.
- **وحدات مفتوحة:** اي انها تستثمر في وحدات واوراق مالية غير محدودة.

3. **شركات الاوراق المالية**: اذ تقوم هذه الوحدات بعدة ادوار:

- تلعب دور الوساطة من خلال خبرتها في الميدان المالي، اذ تحصل على الفرق (spread) كعائد بالإضافة إلى اجور الوساطة(fees).
- تقديم خدمة اصدار الاوراق المالية مثل بنوك الاستثمار اذ تساعد الجهات التي بحاجة للتمويل على تحقيق حاجاتها التمويلية من خلال اصدار الاوراق المالية.
- تلعب دور التاجر أو التعامل بنوع معين من الاوراق المالية، اذ ان هذه المؤسسات تقوم بالاحتفاظ بنوع معين من الاوراق المالية بشكل مخزون وتكون بذلك مرة مشترية ومرة بائعة لذلك فهي هنا تلعب دور التاجر.

[1]- خالد امين عبد الله ، العمليات المصرفية و الطرق المحاسبية الحديثة ، الاردن ، 2004 ، ص 15.

- تقديم النصح والارشاد في مجال الاعمال المالية لا سيما لعملائها ومثل هذه الشركات Mary Lynch و Goldmen وMorgan Stanly.

4. **شركات التأمين**: هي شركات مالية تقوم بعملية الحصول على الاموال من خلال الحصول على اقساط التأمين المختلفة (التأمين على الحياة والصحة والممتلكات) وتجميعها واستثمارها في اوراق مالية مختلفة الاجال على ان تقوم بتغطية الخسائر التي تصيب المؤمن عليها.
5. **صناديق التقاعد:** تعرض العديد من الشركات الخاصة والعامة على العاملين فيها خطط تقاعدية، اذ يقوم هؤلاء بأيداع اموالهم في صناديق التقاعد لكي تستثمر في اصول مالية طويلة الاجل ويمكن بعد ان ينتهي عمر الموظف الوظيفي ان يسحب رصيده من الصندوق.
6. **بيوت التصفية Clearing house:** وتسمى أيضاً دار المقاصة حيث تقوم بعملية اجراء التسويات على العلاقات المالية بين المؤسسات المالية من حيث الالتزامات والمطلوبات والشروط وتحصل علىاجور مقابل ذلك.

ثانيا :أهداف المؤسسات المالية

تركز معظم المؤسسات المالية على ان هدف التزكية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف الذي يسعى مديرو هذه المؤسسات إلى تحقيقه. فيقع على ادارة هذه المؤسسات على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة واستخدام الاموال سواء في حالة القروض أو الاستثمار بطريق تحقق اعلى عائد ممكن. اي تدنية تكلفة الموارد وتعظيم عائد الاستخدامات وان كان هناك تداخل بين العائد والتكلفة[1].

ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بالعديد من مجالات اتخاذ القرارات مثل ادارة الاصول والخصوم، وادارة رأس المال، والرقابة على المصروفات، والسياسات التسويقية.

1. **ادارة الخصوم والاصول:** تركز الادارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين وبين العائد والمتحقق من القروض أو الاستثمار. هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة. فكل مؤسسة مالية تحاول ان تقدم اقل عائد للمدخرين وتحصل على اعلى عائد من المقترضين، ولكن المنافسة من المؤسسات المالية الاخرى تحد من قدرتها على ذلك، ومن ثم تكون مهمة الادارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد والتكلفة حتى تظل في السوق، وامام الادارة العديد من الفرص لزيادة هذا الهامش فمثلاً التطور التكنولوجي وزيادة حجم التنظيم وتحسين كفاءة العمليات الداخلية، يمكن ان يساعد على تقليل التكاليف وقد يكون هناك مصادر جديدة للايرادات مثل تطوير الخدمات أو دخول اسواق جديدة أو تقديم

[1]- مؤيد عبد الرحمن ، ادارة البنوك ، عمان، دار وائل للنشر ، 2000 ، ص 13.

خدمات جديدة.

وادارة الاصول والخصوم تتطلب الاخذ في الاعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة وخطر الافلاس[1].

أ. **خطر السيولة:** يعني عدم وجود النقدية أو الاموال السائلة عند الطلب أو عند الحاجة اليها ويمكن للمؤسسات المالية تفادي هذا الخطر إذا استطاعت ان تفي بأحتياجات الطلب على الودائع أو على القروض. وان كان حاجة المؤسسات المالية إلى السيولة تختلف باختلاف قدرتها على التنبؤ ودرجة استقرار مواردها المالية.

ب. **خطر الافلاس:** ويعني عدم القدرة على تغطية الديون في الاجل الطويل فتعاني الشركة من خطر الافلاس إذا كانت القيمة الاسمية للاصول اقل من القيمة السوقية للخصوم، لان ذلك يعني عدم القدرة على السداد وزيادة خطر السوق، ويزداد احتمال افلاس المنشأة ومن ثم على الادارة والموازنة بين العائد والخطر وذلك لان الاصول ذات العائد الكبير تحتوي على درجة العالية من الخطر.

2. **ادارة رأس المال:** مخاطر الافلاس تجعل الاهتمام بأدارة رأس المال متزايداً فيحاول ملاك المؤسسات المالية بقدر الامكان تخفيض رأس المال إلى ادنى حد ممكن والاعتماد على اموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى المتاجرة بالملكية أو الرفع المالي. ولكن زيادة اموال الغير تزيد من درجة الخطر نتيجة لزيادة مخاطر عدم القدرة على السداد، ومن ثم على الادارة أيضاً الموازنة بين العائد المتحقق للملاك نتيجة لاستخدام اموال الغير ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

3. **الرقابة المصرفات:** تعد الرقابة على المصروفات عاملاً مهماً لزيادة الربحية رغم ان المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالباً ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلّا ان هناك طرقاً اخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة قد تساعد على تخفيض المصروفات.

4. **السياسة التسويقية:** والتي تتضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات الزبائن والاسواق الجديدة والاعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض. فالاعلان عن الخدمات المقدمة ، والعلاقات الانسانية في التعامل مع العميل والسعر المناسب للخدمة وموقع المؤسسة والتسهيلات المادية، كلها عناصر يجب ان توفرها المؤسسة المالية لتضمن جودة الخدمة المقدمة ورضا العميل عنها.

[1]- محمد فتحي البدوي ، ادارة البنوك ، مكتبة اكاديمية ، مصر ،2012 ، ص 15-16.

الجدول رقم (1) : تصنيف الخدمات المالية

1. الوسطاء **2.ادارة الاستثمار** **3. شركات العقارات**	**الشركات المبتكرة**	**المسؤولية المؤسسية**	**1.المصارف** **2.مؤسات التوفير** **3.اتحادات الائتمان**	**المؤسسات الودائعية**
1.المتخصصين **2.المعاملين**	**صانعي السوق**		**1.الحياة** **2.الملكية** **3.الصحة العامة**	**شركات التأمين**
1.الاسهم **2.الضمان** **3.المشتقات المالية**	**شركات التداول**		**1.الاستثمار المفتوح** **2.الاستثمار المغلق**	**شركات الاستثمار**
1.بيوت المقاصة **2.مؤسسات التمويل** **3.مؤسسات التجميع**	**مؤسسات أخرى**		**1.الخاصة بالفوائد** **2.الخاصة بالمساهمة**	**صناديق التقاعد**

المصدر: عبد الغفار حنفي ، ادار الخدمات المالية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 34.

المطلب الثالث :الخدمات في المؤسسات المالية و دورها

أولا : الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية و دورها في الاقتصاد

هناك العديد من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية وبحسب التخصص لكل واحد منها لكن هنالك خدمات كثيرا ما تشترك فيها هذه المؤسسات ولها دور كبير في الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية نذكر منها[1]:

1. قبول الودائع (الحسابات بأنواعها).
2. الاقراض.
3. الايجار التمويلي.
4. خدمات تحويل الاموال.
5. اصدار وادارة الاوراق المالية.
6. الضمانات.

[1]- فؤاد مرسي ، النقود و البنوك في البلاد العربية ، دار الجيل للطباعة ، مصر ،1991 ، ص 37.

7. الوكالات والانابة.
8. المتاجرة لحسابها ولحساب عملائها بـ:
   أ. الاوراد المالية والادارة المالية.
   ب. التداول الخارجي.
   ت. عقود المشتقات المالية (المستقبليات والخيارات).
   ث. ادارة مخاطرة اسعار الفائدة والفائدة من فروق اسعار الصرف.
   ج. المتاجرة بالاوراق القابلة للتسويق.
9. تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية.
10. ادارة ممتلكات الزبائن.
11. تمويل المشاريع الانمائية.
12. خدمات بطاقات الائتمان (مثل فيزا وماستر كارت).
13. اجراء عمليات التصفية للشركات المفلسة.
14. خدمات اخرى متنوعة قد تجمع مواصفات خدمة أو اكثر لذلك يصطلح عليها بالخدمات الهجينة من وجهة نظر ادارة المؤسسة.

يتضح دور المؤسسات المالية بصورة اساسية ولاسيما من خلال موقع المؤسسات المالية في هيكل النظام المالي على مستوى البلد اذ يتكون النظام المالي من عدة عناصر هي[1]:

1. الجهاز المصرفي والبنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى.
2. الاسواق المالية.
3. الاوراق المالية والتشريعات القانونية المنظمة.

ومن ثم يتضح المدى الاستراتيجي الذي يحتله موقع المؤسسات المالية في البلد واهميتها في رفد الاقتصاد الوطني وسيراً بأتجاه النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلد.

وتضطلع المؤسسات المالية باعمال كبيرة تؤثر بشكل اكبر في الاقتصاد منها:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد من خلال السياسات والادوات التي تستخدمها هذه المؤسسات وحتى ان وجودها يجب ان يكون بشكل كافي يتسق مع حجم البلد اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً...الخ، لذا اصبح ضرورة

[1]- خالد امين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 30.

لابد منها في بقاء البلد على استقرار وازدهار دائم ووفق انموذج (W. Brandle) فأن انخفاض عدد المؤسسات المالية في البلد يؤدي إلى تعطيل الاستثمار وتأخر وتأثر التنمية فيه وذلك يظهر جلياً في البلدان النامية بسبب اتكالية اقتصاداتها على ما يأتي وفق تدفقات خارجية وان الانموذج يتطرق إلى فكرة دور الاستثمار وموقع المؤسسات المالية فيها اذ يدرس دور المؤسسات المالية ولاسيما انخفاض اعدادها وعندها سوق يحدث انخفاض في معدل الادخار مما يسبب تراجع الاستثمار بصورة عامة مصدرا مؤشرات التنمية في اقتصاد البلد المعني ويوضح الشكل (2).

الشكل رقم (2) : كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية

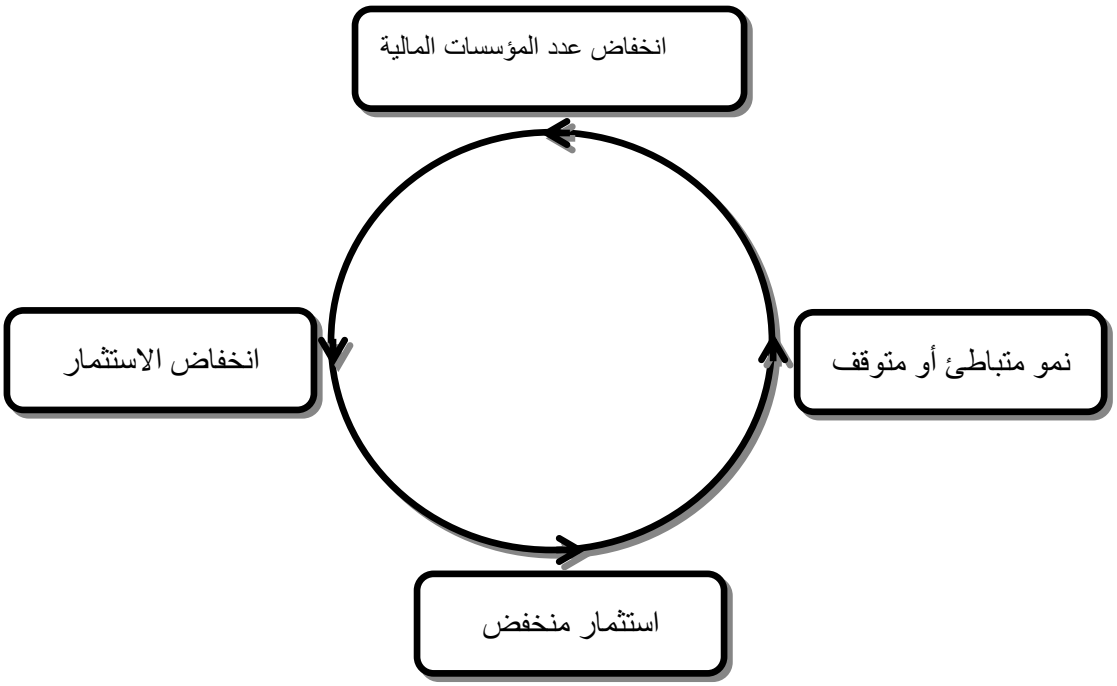

المصدر: محمد فتحي البديوي ، مرجع سابق ، ص 30.

وان هذه الدورة المغلقة تزداد سرعتها اي يزداد الاقتصاد بالجموح نحو التباطؤ والنمو المتوقف في حالة فقدان المؤسسات لواحدة أو اكثر من عملياتها مما يؤدي إلى تقليل اثرها في نمو الاقتصاد فمثلاً تقليل كلف المعلومات يعد احد الوظائف الاساسية للمؤسسات المالية ان فقدان مثل هذه الوظيفة ينذر بزيادة التباطؤ الاقتصادي ومن ثم توقف النمو كما في الشكل (3) وكالاتي:

الشكل رقم (03) :دورة مغلقة

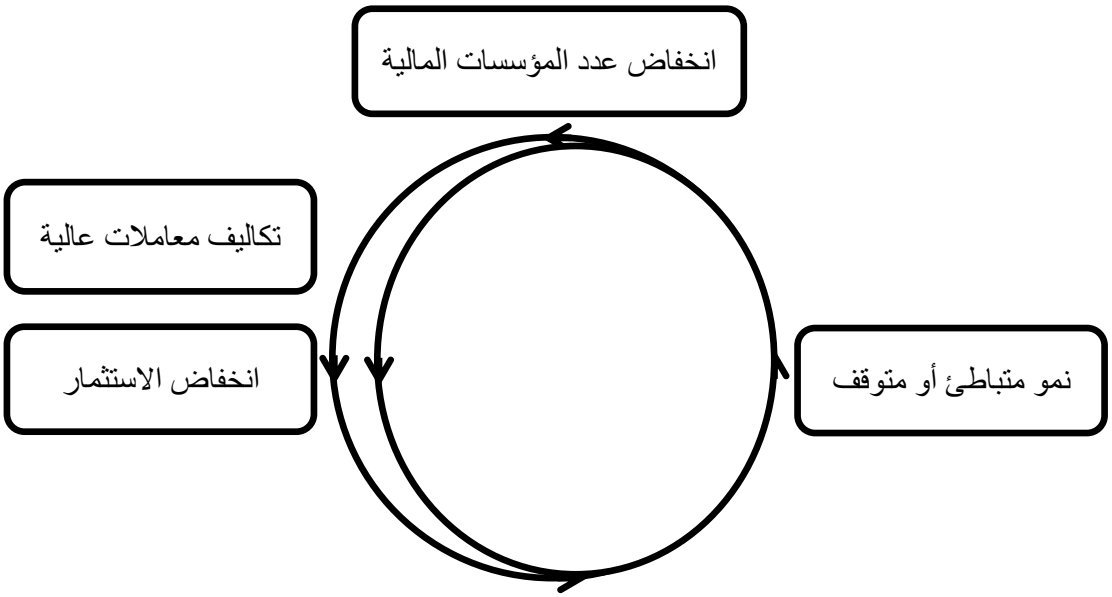

المصدر: خالد امين عبد لله ، مرجع سابق ، ص30.

2. تعيين المدخرات من خلال توفير قنوات سليمة لتوجيه المدخرات نحو الاستثمار بكفاءة وفاعلية من خلال سرعة انجاز المعاملات وتجميع المدخرات لصغار المدخرين والافراد.

- تأثير بعض المتغيرات على دورة اثر المؤسسات المالية[1]:

أ. تحسين كفاءة الاسواق المالية من خلال:

ب. تستطيع بسهولة تنظيم التقاء العرض بالطلب.

ت. تقليل شراء الاصول عند اقل كلفة (اسعار الشراء).

ث. توفير المعلومات اللازمة لعمل الاسواق.

ج. تقليص وقت تنفيذ الصفقات.

ح. توفير الحماية للمستثمرين والمتعاملين من خلال تشريعات السوق.

3. تنفيذ سياسات البنك المركزي اذ ان عدد المؤسسات المالية وانتشارها بشكل شبكي وعلاقتها مع عدد غير قليل من الزبائن اعطاها مكانة رائدة في ادوات البنك المركزي في السيطرة على عرض النقد والائتمان المفتوح.

4. زيادة الثقة في الجهاز المصرفي والمالي في الدولة نتيجة الاداء الجيد ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار اذ ان

[1]- شهاب احمد سعيد العز عزي ، ادارة البنوك الاسلامية ، دار النفائس ، 2000 ، ص 11.

الافراد سيزداد فيهم التوجيه في الادخار نتيجة ثقتهم في الجهاز المصرفي والمالي للدولة ومن ثم تحقيق فرص استثمارية اكبر.

5. توفير التمويل بمختلف اماده للمشاريع الاستثمارية مما يزيد من كفاءة وقوة البنية التحتية للبلد اذ تستخدم المؤسسات المالية مواردها الخاصة أو التي حصلت عليها من المودعين.

6. التكامل مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى لتحقيق التكامل الاقتصادي نحو التنمية المستدامة.

بينما يعمد (Madura) إلى القول ان الدور قد يختلف بحسب نوع المؤسسة المالية كونها ودائعية أو غير ذلك

ويوضح دور المؤسسات الودائعية على الصعيد العام في البيئة المالية كالاتي على اساس انها تحول الاموال من وحدات الفائض إلى العجز كأساس في عملها[1]:

1. انها توفر حسابات مختلفة تتلائم وطبيعة الحاجة من قبل المؤسسات والوحدات ذات الفائض مما يؤدي إلى جذبها.
2. تعيد تجميع الودائع لتحولها إلى تمويل وفق حاجة وحدات العجز وفق حجم واستحقاق جديد.
3. تحملها مخاطرة مقابل عائدة في القروض الممنوحة.
4. لديها خبرة كبيرة مقارنة بالافراد.
5. يمكنها توزيع قروضها بين مجموعة وحدات عجز دونها تتعرض لمخاطر النكول على عكس الشركات ذات الفوائد المنفردة.
6. الرقابة على اداء الشركات التي تصدر الاموال المالية نيابة عن الزبائن حيث ان الرقابة تجعل المستثمر اكثر راحة عن مستقبل استثماراته.

ثانيا : المؤسسات المالية و دورها الرئيسية

ان المؤسسات المالية الدولية هي عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار العام والتنمية وهي مملوكة للدول الاعضاء التي تعمل بها وتعمل المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والابحاث وغيرها من اشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية أو الانتقالية كما توفر الاموال للشركات في مجال الاستثمار في العالم النامي ومن بين اهم هذه المؤسسات المالية والدولية المعروفة على نطاق واسع البنك الدولي وصندوق الدولي وسنتطرق لهما لكونهما الاكثر فعالية دولياً والاكثر

[1]- يوسف مسعداوي ، البنوك الالكترونية ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص227.

تأثيرا في البيئة المالية والسياسية من باقي المؤسسات الدولية الاخرى ولكن هذا التطرق سيكون بأختصار وذلك لاننا سنفرد لهما مجالاً اوسع في فصل متكامل.

أ. صندوق النقد الدولي:

تم انشاء هذا الصندوق عام 1944 على أثر اتفاقية (بريتونوودز) في الولايات المتحدة اذ تم تكوين هذا الصندوق للمراقبة على النظام المالي الدول واستقراره وهو يشغل ما يقارب 2700 شخص ويضم اكثر من 184 دولة عضو وتتعدى ميزانيته 600 مليون دولار.

ان تغير دور صندوق النقد الدولي بعد عام 1971 ليتحول إلى التركيز في منح قروض الحجز التجاري للدول ولكن بعد اندلاع ازمة الديون عام 1980 عاد الصندوق ليلعب دوره الاساسي كمنقذ من الازمات المالية والدولية.

ب. البنك الدولي:

أنشأ أيضاً في اتفاقية (بريتونوودوز) عام 1944 ولكن عمله يختلف عن صندوق النقد الدولي اذ يتكون من 184 دولة كأعضاء ويجب التمييز ما بينه وما بين مجموعة البنك الدولي والتي تضم خمسة منظمات هي[1]:

1. البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية (BIRD) والذي أنشأ من اجل اعادة اعمار اوربا ولكنه بعد ذلك ذهب لتمويل الدول النامية.
2. الشركة المالية الدولية (SFJ) التي ظهرت عام 1956 لتمويل القطاع الخاص بالدول النامية.
3. الجمعية الدولية للتنمية (AID) ظهرت عام 1960 وتقدم قروض للدول الفقيرة.
4. المركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار (CIRDI) ظهر سنة 1966 لتدبير نزاعات المصالح.
5. الوكالة متعددة الجنسيات لضمان الاستثمار والتي أنشأت سنة 1988.

وهناك ادوار كثيرة ورئيسة تقوم المؤسسات المالية الدولية بلعبها والخوض في مضمارها من اهمها[2]:

1. **المقرضين والمستثمرين**: تعد المؤسسات المالية الدولية ومن اهمها البنك صندوق النقد الدولي اكبر مصدر للتمويل التنموي بالعالم اذ يصل حجم الاقراض منها ما يصل إلى 30 مليار و50 مليار دولار امريكي سنوياً توجه إلى الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل كما تقوم هذه المؤسسات بادوار اخرى مثل توفير القروض والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محدودة أو التصرف في مجال الاصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تشارك في تمويل القطاع الخاص.
2. **وسطاء معرفة:** تعد المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي احد اهم مصادر المعرفة لما يؤثره من

[1]- عبد الله الطاهر ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، ط2 ، مركز يزيد للنشر ، الاردن ، 2004 ، ص 220.
[2]- حسين محمد سمحان ، احمد عارف العساف ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل الإسلامي و التقليدي، دار المسير لمنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2015 ، ص 36.

معلومات واعداده المقاييس الخاصة بالتمويل والاستثمار لذلك فانها تتمتع بأثر كبير في رسم السياسات في معظم دول العالم.

3. **حارس البوابة:** ان عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الرقابة والابحاث في تحديد التمويل الداخل للبلدان النامية والفقيرة من خلال تحدد سبب هذا التمويل والشروط اللازمة لتمويله والرقابة على التدفقات الخارجية من الدول الاخرى.

المبحث الثاني : الية تمويل المشاريع المقاولاتية

يمثل نشاط التمويل احدى الأنشطة الأساسية في أي مؤسسة مهما كان حجمها و من القرارات الهامة في أي مؤسسة اقتصادية ، لأنه عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية ، اذ نلاحظ ان المشاريع المقاولاتية تواجه معوقات تعيق في تمويلها التي تعتبر محدد أساسي لقراراتها .

المطلب الأول : تعريف التمويل و أهميته في المشاريع المقاولاتية

سيتم تقديم فيه عدة تعريفات و تبين أهميته أيضا .

أولا : تعريف التمويل

يعرف التمويل بانه : وظيفة إدارية تهتم بتحديد الموارد المالية و رصد الأرقام المطلوبة بنشاطها في المنشأة لتحقيق هدف محدد مسبقا.

و يعرف أيضا : يتمثل أساسا في تجميع المال و تقديمه سواء كان في شكل نقدي او على شكل عروض الى أصحاب العجز ، سواء لغرض الاستيلاك او الاستثمار في مشاريع يتوقع ان تحقق أرباحا تغطي تكلفة هذه الأموال ، اذ نجد ان هناك طرفان اساسيان يتمثلان في أصحاب الفائض المالي من جهة و أصحاب العجز المالي من جهة أخرى، و في بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي الذي عادة ما يتمثل في البنوك و المؤسسات المالية الأخرى تسمى العملية في هذه الحالة التمويل عن طريق الوساطة المالية [1].

و يعرف التمويل : بانه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المنشأة المالية[2] .

و يعرف أيضا التمويل هو مجموع الاعمال و التصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة اليها ، و يمكن ان يكون هذا التمويل قصير الاجل او متوسط الاجل او طويل الاجل [3].

[1]- شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013 ، ص 12.

[2]- هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحميل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2000، ص 77.

[3]- قنيبة عبد الرحمن العاني ، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 53.

ويعرف ايضا التمويل : يمثل الإجراءات التي تختص بالحصول على الأموال و ادارتها لاستخدامها في الشركة[1] .

و من خلال التعريف السابقة نستخلص ان التمويل هو مجمل العمليات التي تقوم المؤسسة من خلالها بتلبية متطلباتها من أموال و انه سيولة نقدية مطلوبة في وقت الحاجة لتطوير المشروع او انفاقه بهدف زيادة الإنتاج و الاستهلاك .

ثانيا : أهمية التمويل

ان المؤسسات و الدولة و المنظمات لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ، فهي تلجأ عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد احتياجاتها سواء من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات ، و يمكن القول بان للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في [2]:

1- يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني .

2- يساهم التمويل في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات .

3- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي .

4- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة فيه يعمل على تحرير الأموال او الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها و يوفر احتياجات التشغيل و يزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة ، لهذ يعتبر قراره من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة .

5- ان الاستخدام الاكفئ للتمويل الخارجي يؤدي الى تخفيف الضغط على ميزان مدفوعات الدولة المدنية و الذي يرجع الى خدمة ديونها الخارجية و من اهم عوامل كفاءة استخدام التمويل الخارجي ، الربحية ، الملائمة ، المرنة ، السيولة .

6- خلق روح التكامل و التنافس بين المشروعات .

7- مواجهة مشكلة البطالة و خلق و توفير فرص العمل .

8- توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص و نشر ثقافة العمل الحر .

9- زيادة الصادرات و الاحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات .

[1]- موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 35.

[2]- عبد الله بلعيدي ، التمويل برأس المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية ، جامعة محمد الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص 10.

10- التمويل احدى الوظائف او الدعامات الأربع الرئيسية في أي مشروع كان و التي لا يمكن الاستغناء عنها ، فالمشروع الخاص و المشروع العام و الوحدة .

المطلب الثاني : القروض المصرفية لتمويل المشاريع المقاولاتية

تعد البنوك ممول رئيسي للمشاريع المقاولاتية من خلال تقديم القروض لتلبية احتياجاتها حيث من خلالها ان القروض صنفت حسب نشاط تمويلها الى ما يلي[1] :

أولا : قروض الاستغلال

تعمل قروض الاستغلال على تمويل النشاط الدوري للميزانية العمومية ، و بالتحديد قيم الاستغلال او القيم القابلة للتحصيل .

و هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة ، و التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ، و يمكننا بصفة اجمالية ان نصنف هذه القروض الى صنفين رئيسيين :

1- القروض العامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية ، و ليس موجهة لتمويل اصل بعينه ، و تسمى بالقروض عن طريق الصندوق او الخزينة و تلجأ لها المؤسسات عادة الى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و يمكن اجمال هذه القروض فيما يلي :

- تسهيلات الصندوق
- المكشوف
- قرض الموسم
- قروض الربط

2- القروض الخاصة : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة صفة عامة ، انما توجه لتمويل اصل معين من بين هذه الأصول و تتضمن ثلاث أنواع رئيسية و هي :

- التسبيقات على البضائع
- التسبيقات على الصفقات العمومية
- الخصم التجاري

[1]- سليمان أبو صبحا ، الإدارة المالية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2013 ، ص 09.

ثانيا : قروض الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها و طبيعتها و مدتها ، و لذلك فان هذه العمليات تتطلب اشكالا و طرقا أخرى للتمويل تتلاءم .

و في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة ، و هي تهدف للحصول اما على وسائل الإنتاج و معداته ، و اما على عقارات مثل الأراضي و المباني الصناعية .. و عليه فالاستثمار هو عبارة عن انفاق حالي ينتظر من ورائه عائد اكبر في المستقبل [1].

1- عملية القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات :

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات .

- القروض متوسطة الاجل
- القروض طويلة الاجل

2- الائتمان (القرض) الايجاري :

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا ، او مؤسسة مالية او شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع الات او معدات او اية أصول مالية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الايجار .

ثالثا : قروض التجارة الخارجية

يتطلب تمويل التجارة الخارجية بتقنيات مختلفة ، اذ ان أهمية المعاملات التجارية الخارجية حتمت على النظام البنكي ، وضع تقنيات تمويل خاصة بها توفر فيها شروط مختلفة و تتمثل في :

1- التمويل قصير الاجل :

- **التحصيل المستندي :** هو الية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات الى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات الى المستورد او الى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة او قبول الكمبيالة .
- **الاعتماد المستندي :** هو تعهد صادر من قبل البنك فاتح الاعتماد يتعهد فيه بدفع مبلغ معين الى البنك مبلغ الاعتماد (بنك مصدر) ، يصدر بناء على طلب المستورد ، مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص تسهيل عمليات الاستيراد و التصدير .

[1] - جمال يوسف عبد النبي ، الاعتمادات المستندية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2001 ، ص 17.

2- القروض متوسطة و طويلة الاجل :

- **قرض المشتري :** هو عبارة عن الية يقوم بموجبها بنك معين او مجموعة من بنوك بمد المصدر بإعطاء قرض للمستورد .
- **قرض المورد :** هو قرض يمنحه مورد لمستورد يتواجد في الخارج و يكون هذا النوع من القرض مضمون من طرف هيئات متخصصة .
- **التمويل الجزافي :** هو العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن ، و عملية التمويل الجزافي اذن الية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة .
- **القرض الايجاري الدولي :** هو عبارة عن الية للتمويل متوسط و طويل الاجل للتجارة الخارجية .

المطلب الثالث : إجراءات منح القروض المصرفية و معايير منح القروض البنكية

أولا : إجراءات منح القروض

يتم تحديد إجراءات منح القروض بمثابة اطار عام يرشد موظفي قسم القروض الى خطوات محددة لعملية الإقراض و اهم الإجراءات هي [1]:

1- دراسة طلبات الاقتراض : يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض و مدته و جدول السداد وقد يتطلب الامر مقابلة صاحب الطلب شخصيا .

2- تحميل المركز الائتماني للزبون : من خلال دراسة القوائم المالية و تحليلها لفترات تصل الى ثلاث سنوات و تحليل بعض النسب المالية مثل نسبة السيولة و الربحية و المديونية .

3- الاستفسار عن مقدم الطلب : بمعنى الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض ، اما من خلال قسم خاص بالبنك او من خلال المعلومات المنشورة او حتى من خلال البنك المركزي او البنوك الأخرى .

4- التفاوض مع العميل : بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض و مقدم طلب الافتراض ، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد و تتضمن تحديد مبلغ القرض ، كيفية الصرف منه ، طريقة سداد القرض ، الضمانات التي يحتاجها البنك ، سعر الفائدة .

5- طلب الضمان التكميلي : في هذا الاجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته ، و المستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة الى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات .

[1] - اسعد حميد العلي ، إدارة المصارف التجارية ، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 168.

6- توقيع عقد القرض : قد يتفق الطرفان (البنك و طالب القرض) على شروط التعاقد و بنود التفاوض و قد لا يتفقا ، فاذا اتفق الطرفان فانهما يقومان بتوقيع عقد او اتفاقية بينهما تتضمن كافة هذه الشروط .

7- صرف قيمة القرض : بعد توقيع عقد القرض بين البنك و العميل مقدم طلب الاقتراض ، يقوم البنك بوضع قيمة القرض بين البنك و العميل مقدم طلب الاقتراض ،يقوم البنك بوضع قيمة القرض او التسهيلات الائتمانية تحت تصرف العميل ، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ او جزءا منه .

8- سداد القرض و متابعته : يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقا لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه و بين العميل ، و لضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض .

ثانيا : معايير منح القروض البنكية

تستند البنوك على مجموعة من المعاير كما يلي [1]:

1- شخصية العميل او سمعته .

2- المقدرة على دفع .

3- رأس المال .

4- الضمان .

5- الظروف المحيطة .

و سنتناول فيما يلي شرح تلك العوامل :

1- شخصية العميل و سمعته : تقاس المخاطرة الائتمانية بشخصية المقترضين ، و بالتالي فان السمعة التي يتمتع بها طالب القرض لها اثر كبير على قرار البنك بالمنح او الرفض او التوسع او الانكماش في منح القرض .

2- القدرة على الدفع: ان مناح الائتمان يجب ان يكون متأكد من ان الزبون المقترض لديه صلاحية للتقدم بالحصول على قرض من المصرف و لديه القدرة و الاثبات القانوني لتوقيع القرض .

3- رأس المال : تشترط البنوك ان تكون لدى طالب القرض رأسمال كافي كضمان للقرض ، و تعكس درجة ملكية الأصول ذكاء ، و بالتالي كفاءة الشركة المقترضة ، بحيث تستخدم بعض هذه الأصول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح .

[1]- اسعد حميد العلي ، المرجع سابق ، ص 163.

4- الضمانات : يتعين التأكد على ان ما يقدمه البنك من ائتمان يتطلب ان يكون هذا العميل اهلا للثقة من ناحية.

5- الظروف المحيطة : تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطر الائتمانية ، اذ يتأثر مانح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية و التي قد تكون غير مواتيه و في هذه الحالة لا يسال عنها طالب القرض .

المبحث الثالث : الهياكل الداعمة لتمويل المشاريع المقاولاتية

لقد قامت الجزائر وسعيا منها لتشجيع لانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سيما بعد توجيهها لاقتصاد السوق ، الى انشاء مجموعة من الأجهزة تتولى مرافقة الافراد حاملي الأفكار لانشاء مشاريعهم و توجيههم لضمان نجاحهم ، و من اهم الأجهزة نذكر ما يلي [1]:

المطلب الأول : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

ثم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بموجب المرسوم : المرسوم التنفيذي رقم 05-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكلفة بتشجيع و دعم و المرافقة على انشاء المؤسسات ، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل الباحث عن العمل و البالغ من العمر من (19 -35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات و تدعم الوكالة و تضمن المرافقة التي تشمل مراحل خلق المؤسسة و توسيعها ، و تعني بالمشاريع التي تفوق تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار جزائري ، و في حالة تراوح سن الشاب بين 35 و 40 سنة يجب ادخال شريك عمره اقل من 35 سنة و ان يكون ذو خبرة مهنية .

1- دورالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المر افقة :

يضمن الجهاز عملية المرافقة و التي تبدأ من مراحل خلق المؤسسة و توسيعها ، و يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الاجمالية 10 ملايين دينار ، و قد أنشئت الهيئة أساسا لإجراءات الدعم التالية :

- المساعدات المالية : و تتمثل في :

- القرض على شكل هبة من 28 الى 29 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع .
- التخفيض في الضرائب البنكية .

- المساعدات في الحصول على التمويل : يمول البنك 70 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع من خلال اجراء مبسط من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على صندوق الضمان المشترك .

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و اهم محدداته ، طبعة مزيدة المنقحة ، الطبعة الثانية ، مصر ، 2000 ، ص 159.

- تقديم الهيئة صيغتين في التمويل :

- **مختلطة :** المساهمة الشخصية زائد تمويل الوكالة .
- **التمويل الثلاثي** : المساهمة الشخصية و تمويل الوكالة بالإضافة الى تمويل البنك حسب الصيغ التالية[1]:
  - **المساهمة الشخصية :** 1-2 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع .
  - الوكالة من 28 الى 29 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع ، قرض على شكل هبة .
  - البنك 70 بالمئة من التكلفة الاجمالية للمشروع .

- المزايا الضريبية : إعفاءات ضريبة القيمة المضافة ، تخفيض التعريفات الجمركية قيد الانشاء و الاعفاء الضريبي اثناء مرحلة الاستغلال .

و هناك مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها صاحب الفكرة من اجل الحصول على دعم حتى يتمكن من انشاء مشروعة .

2- المزايا التي تمنحها الوكالة :

و يستفيد طالبي التمويل في اطار الوكالة الوطنية تشغيل الشباب مما يلي :

- تخفيض حصة المساهمة الشخصية في تمويل الاستثمار في 1 % من مبلغ الاستثمار عندما لا يتجاوز 5 مليون دينار ، 2 % من المبلغ الاستثمار عندما لا يتجاوز 10 مليون الدينار.

- توسيع الحد الأقصى لمستوى أسعار الفائدة على القروض البنكية 80 % في الشمال و 95 % في الهضاب العليا و الجنوب الى الأنشطة الخاصة بالبناء ، الاشغال العمومية و الهيدروليك و الصناعة التحويلية .

- تمديد فترة السماح الى سنة واحدة بالنسبة للفوائد المؤجلة و ثلاث سنوات بالنسبة لأصل القرض الرئيسي أي لمدة 8 سنوات بالنسبة للبنك و 5 سنوات للوكالة .

- منح قرض إضافي ، اذا لزم الامر ، بدون فائدة بمبلغ 500.000 دج موجه لاستئجار المباني المستخدمة للنشاط او لاقتناء ورشة سيارات مجهزة .

المطلب الثاني :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء اكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات ، الا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه بسبب ضعف عملية المرافقة اثناء مراحل نضج المشاريع و متابعة إنجازها . و ثم انشاء هذه الوكالة بموجب

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 159.

المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 في 22 جانفي 2004 ، و تمتلك الوكالة هيئة تحت اسم " صندوق الضمان للقروض " ، مهمته ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا اشعارا بإعانات الوكالة .

1- شروط الاستفادة من القرض :

تختلف شروط الاستفادة باختلاف قيمة القرض و طريقة التمويل ، و لكن عموما يمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي [1]:

- ان يكون سن 18 سنة فما فوق .

- ان يكون الطالب دون دخل او دخل ضعيف ، غير مستقيم او غير منتظم .

- ان يملك طالب القرض إقامة مستقرة .

- ان يكون ذو تأهيل علمي تثبته شهادة او شهادة معادلة او اثبات قدرة التحكم في التخصص الذي يرغب انشاء نشاط فيه .

- ان لا يكون الشخص قد استفاد من مساعدة أخرى لإنجاز مشروع ما .

- تجنيد مساهمة شخصية من 3 الى 5 بالمئة من التكلفة الاجمالية للنشاط حسب الحالات .

- للاقتناء المواد الأولية يجب المساهمة بنسبة 10 بالمئة من التكلفة الاجمالية التي لا يجب ان تتعدى 30 الف دينار.

- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة القروض البنكية .

2- دوروكالة تسيير القرض المصغر في المر افقة :

ان الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة ، كما ان هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر ، اما الفوائد و المساعدات الممنوحة للمستفدين من القرض المصغر هي :

- تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين اثناء تنفيذ انشطتهم .

- تمنح قرض بنكي بدون فوائد .

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الاجمالية في نمط التمويل الثلاثي .

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 159.

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100 % من الكلفة الاجمالية للمشروع و التي لا يمكن ان تفوق مئة الف دينار 100000 دج ، و قد تصل قيمة هذه السلفة الى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب .

2- مز ايا الضريبية :

- الاعفاء كامل من الضريبة على الدخل العام او الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات .

- الاعفاء من الضريبة العقار عن البناءات المتعلقة بالنشاط المزاول لمدة 3 سنوات .

- تعفى من حق التحويل الاقتناءات العقارية التي قام بها صاحب النشاط لغرض انشاء نشاطات صناعية .

- العقود المتعلقة بالشركات التي تم انشاؤها من طرف المرقين تعفى من كل حقوق التسجيل .

- يمكن ان تستفيد من الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

- يتم الاعفاء من الضريبة على الدخل العام او الضريبة عن أرباح الشركة و كذا الضريبة عن النشاط المهني خلال مدة الثلاث سنوات كما يلي[1] :

- السنة الأولى : تخفيض بنسبة 70 بالمائة .
- السنة الثانية : تخفيض بنسبة 50 بالمئة .
- السنة الثالثة : تخفيض بنسبة 25 بالمئة .

- تحدد الحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار بتطبيق نسبة بالمئة .

المطلب الثالث : الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي ، أنشأت بموجب القانون رقم 01- 03 المؤرخ في 20 اوت 2001 ، مهمتها الرئيسية هي تطوير و متابعة الاستثمارات و هذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد ، تم اشاءه في اطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990 ، شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات كانت ترمو الى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد فكانت في البداية من 1993 -2001 تسمى بوكالة الترقية و دعم و متابعة الاستثمار ، 2001 و بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في

[1] - محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 159.

شكل شباك وحيد غير ممركز عبر 48 ولاية على مستوى الوطن ، كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل و ترقية و مرافقة الاستثمار و تأخذ الاشكال التالية :

- انشاء مؤسسات جديدة .

- إعادة تأهيل المؤسسات .

- تنمية و توسيع الطاقات الإنتاجية .

- المساهمة في رأسمال الشركات .

- المساهمة الجزئية او الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية .

1- مهام الوكالة :

أوكلت للوكالة مجموعة من المهام يمكن ايجازها فيما يلي[1] :

- اعلام و مساعدة المستثمرين في اطار انجاز مشاريعهم .

- تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و انجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيد اللامركزية.

- منح المزايا الخاصة بالاستثمار .

- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها .

- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية .

- يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة .

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME

هي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25 -331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال انشاء انماء و ديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية . للوكالة فرع محلية تتمثل في مراكز الدعم و الاستشارة و كذا مشاتل المؤسسة .

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 159.

خلاصة :

تعرضنا من خلال الفصل الى دور المؤسسات المالية و دراسة أيضا دعم البنوك للمشاريع المقاولاتية الا انه قد تم التوصل الى :

- تعد البنوك حلقة من حلقات الاقتصاد تركز على تجميع المدخرات و منح الائتمان و تهدف الى لتحقيق الأرباح و ما تتميز به من قدراتها على خلق الائتمان ، و تعدد عملياتها .

- يمثل نشاط التمويل من الأنشطة الأساسية لها من تقديم القروض من قروض الاستغلال و الاستثمار لتمويل احتياجات المشاريع المقاولاتية .

الفصل الثالث :

دراسة حالة على مستوى البنك

تمهيد :

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي ، مهمة تطوير الفلاحة و ترقية العامل الريفي في بداية المشوار يكون البنك من مئة و أربعين وكالة متناول عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وقد تم تصنيف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ، و لذلك سوف نحاول تقديم المؤسسة البنكية من اجل تحقيق اهداف الدراسة .

المبحث الأول :تقديم المؤسسة البنكية بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من اهم البنوك النشطة في الأنشطة في الاقتصاد ، فهو يقوم بتقديم خدمات متنوعة للزبائن لكسبهم و المحافظة عليهم لكي يكون تحقيق الربح اكبر ، لذلك سوف نحاول تقديم تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التطرق الى هيكلة التنظيم و مهامه و أيضا وسائل الدفع التي يمنحها مع ذكر اهم أنواع الخدمات التي يقدمها .

المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحية و تنمية الريفية و نشأتها

أولا : تعريف بنك الفلاحية و تنمية الريفية

ان إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي في أدت الى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة و التنمية الريفية اذ يشغل مكانة هامة داخل النظام المصرفي الجزائري و يندرج ضمن دائرة البنوك التجارية ، كونها بنك شامل و جواري ، يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ نحو أربعين سنة ، على تدعيم تنمية إقليمية و مشاريع زبائنها بشكل فعال ، بما في ذلك تمويل الفلاحة ، الصناعة الغذائية ، الصيد البحري و تربية المائية ، من اجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن يجند " بنك " اكثر من 7000 موظف مع فريق بتكون من 1200 مكلف بالزبائن لإصغاء الى انشغالاتهم برأسمال قدره 33.000.000.0000 دينار جزائري و لقد جاء انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية على واقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى الى اكثر ربح ممكن بالفعل و نظرا لأهمية التي يتصدق بها البنك قد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة ، و يخضع كغيره من البنوك الى القواعد العامة و المتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض .

حيث اخذ هذا البنك بمبدأ اللامركزية و اعطى لفروعه ووكالاته منها وكالة (866 قيد دراسة التي تعتبر ممثل للمؤسسة المصرفية الى ادنى مستوى و تقوم بالتعامل مع العملاء كما تقوم بكل العمليات المصرفية مثل السحب و الدفع و تقديم القرار و جمع الموارد حيث انشات هذه الوكالة سنة 1982 ، بعد ما انبثقت من البنك الوطني الجزائري بعد التقسيم الجديد الذي حصل في اطار الإصلاحات التنظيمية و الهيكلية التي عرفتها الجزائر اثناء تلك المرحلة في هذا القطاع حيث تمثلت هذه الإصلاحات الواسعة في منح القروض و خدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد ان اكد تقسيم البلاد الى 48 ولاية على مستوى الوطن و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي و الزراعي و كل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع .

ثانيا : تطوير بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوير الى ثلاث مراحل رئيسية المتمثلة في :

1- مرحلة 1982 – 1990: في هذه المرحلة تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث، انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي ، و طبق لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة .

و في اطار الإصلاحات الاقتصادية آنذاك تم تحويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى شركة مساهمة التي قدر رأسمالها 2200.000.000 دج مقسما الى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 للسهم الواحد .

2- مرحلة الثانية 1991 –1999 : بعد صدور قانون النقد و القرض الذي الغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك فاصبح بنك الفلاحة كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض و تشجيع العمليات الادخار بالفائدة و بدونها ، كما توسع نشاطها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الطي تربطه معه علاقات مميزة و تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- 1991: تم الانخراط في نظام سويفت لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية .

- 1992: تم وضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitement الى جانب تعميم استخدام الاعلام الالي في كل عمليات التجارة الخارجية .

- 1993: الانتهاء من ادخال الاعلام الالي على جميع العمليات المصرفية .

- 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر .

-1996 : ادخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي .

- 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك cib .

3- المرحلة الثالثة : من 2000 الى 2004 تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال تشجيع الاستثمارات المنتجة و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في جميع الميادين و في نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و استجابة لتطلعات العملاء و المستثمرين ، بالإضافة الى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي في كل هذه أدت نتائج هامة عبر السنوات نوردها :

-2002: التدخل في تحويل الاقتصاد حيث رفع الى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع رفع اعانات القطاع الفلاحي ووضع مخطط جماعي و كذلك القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته مع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل البنكي .

- **2001:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي و العمل على زيادة تقليص مدة من مختلف العمليات المصرفية اتجاه الزبائن الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة .

- **2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك .

- **2004:** هذه السنة كانت مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف ادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية ، فبعد ان كان يستغرق وقت تحصيل الشيك 15 يوما اصبح نقل الشيك عبر الصورة و بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك في وقت وجيز و هذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر ، كما عملوا مسؤولو بنك خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الالية للأوراق النقدية المرتبطة الدفع .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك ولاية مستغانم

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – مستغانم –

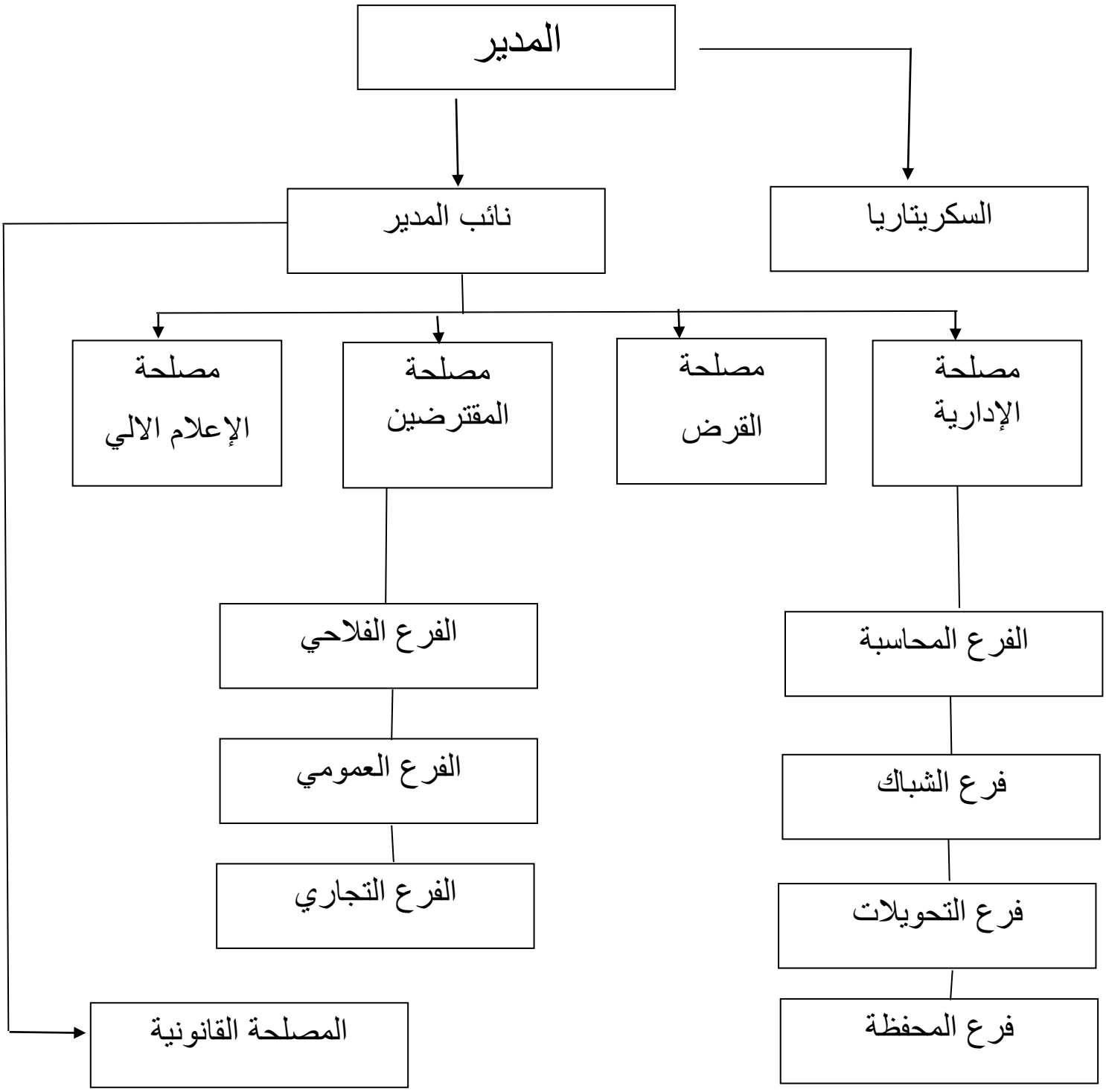

المصدر: وثائق من المؤسسة

الهيكل التنظيمي للبنك :

يعتبر النظام من السياسات المتبعة لتحقيق اهداف البنك و هذا لأنه يحدد مسؤولية مل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم وكالة مستغانم الى المصالح التالية :

1- المدير الجهوي: هو قمة و رأس الهرم الإداري و هو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة و ذلك من خلال التعليمات و الأوامر و التوجيهات المقدمة من طرفه و له الحق في الاشراف على كل المصالح مثل :

-السكرتارية : تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الاعمال المكتبية الخاصة بالمدير .

2- **رئيس الدائرة الإدارية و المحاسبية :**هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و هي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية و الموارد المالية و المحاسبية و هي تضمن حماية الممتلكات و الافراد العاملين بهذه المديرية و الوكالات التابعة لها .

يتكون هذا الفرع من عدة مصالح منها :

- **مصلحة الدائرة الإدارية :** و تتكون من :

- مصلحة الموارد البشرية .

- مصلحة الامن و الوسائل العامة .

- مصلحة الاعلام الالي .

- **مصلحة المحاسبة :** و تتكون من :

- مصلحة المحاسبية و الضرائب و تنقسم الى قسم المحاسبة و قسم الضرائب .

- مصلحة التحليل .

- مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير .

3- نائب المدير المكلف بمتابعة اخطار القروض ما قبل المنازعات :أنشأت هذه المديرية مؤخرا و هي تضطلع الى تحسين الأداء البنكي و هي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحتين القروض و التحصيلات و تتمثل مهمتها في متابعة الزبائن و المتحصلين على القروض في مدى استجاباتهم لجدول اهتلاك القروض و يدرس مدى تنفيذهم للالتزامات قبل متابعتهم قضائيا و خاصة تحصيل الضمانات و تتكون هذه النيابة من 03 مصالح :

✓ **مصلحة متابعة التجارة و التجارة الخارجية :** و هي تسير من طرف رئيس المصلحة و تكمن في :

- المتابعة الدقيقة للملفات التابعة لها .

- متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض .

- متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض .

- اعلام المديريات المركزية فيما يخصص تعليماتهم .

- اعلام اللجنة المعنية بما يخص " أي تغيير في مخاطر القروض " .

✓ **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات :** و هي تسيير من رئيس المصلحة :

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها .

- متابعة لكل الظروف التي هي معنية بها قبل المنازعات و ذلك حسب درجة الخطر .

✓ **مصلحة متابعة الضمانات :** و هي تسيير من طرف رئيس المصلحة التي لها المهام التالية : - تقديم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة و المدة .

- تحصيل الضمانات و تثبيتها .

- يراقب الضمانات و يشرف على عملية المحاسبية .

- اعلام مسؤولية عن طريق تقرير فيما يخص أي تطورات جديدة .

4- نائب المدير المكلف بالاستغلال :

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع لاستغلال و ذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من وكالات تم تدرس الملفات و تقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول و الملفات المرفوضة و ذلك وفق المعايير الاقتصادية و المحاسبية الثابتة .

5- خلية الشؤون القانونية :

تعتبر هذه الخلية من اهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى الجمع الجهوي بحيث تتضمن 3 مصالح رئيسية و هي :

- مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات .

- مصلحة التحصيلات .

- مصلحة الأرشيف .

المطلب الثالث :مهامه و سياسة اقراض البنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا : مهامه

ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى الى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي و تحسين الخدمات المقدمة للعملاء ، و ذلك في ظل المنافسة في البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري ،و يسعى كذلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى إيجاد سياسة تكوين اكثر فعالية مع جميع الموارد و الحصول على خدمات افضل ، و هذا من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي ، أي انه يمكن تلخيص اهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و فقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي:

- فتح حسابات لكل شخص طالب لها و استقبال الودائع المحصل عليها من طرف الزبائن .

- معالجة جميع العمليات البنكية الخاصة بالقروض ، الصرف ، الصندوق (الخزينة) .

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي ، الري ، الصيد ، و النشاطات الحرفية و هذا يوضع إمكانيات مالية ممنوحة من قبل الدولة الجزائرية .

- العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة .

- العمل على تطوير شبكته و معاملاته النقدية و المشاركة في تجميع الادخارات .

- ترقية عملية الادخار و الاستثمار .

- التقرب من ذوي المهن الحرة ، التجارة ، و المؤسسات المالية .

- تقسيم السوق المصرفية .

- عمل بنك في اطار سياسة القروض ذات المردودية .

ثانيا : سياسة اقراض البنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتمد بنك البدر على سياسة إقراضية تضمن قيامه بدوره الوطني مع ضمان تقدمه ونموه وتحقيق الأرباح باعتباره بنكا تجاريا. لذلك، سيتم في هذا البحث التطرق للإجراءات المتبعة لمنح القرض والشروط الواجب توفرها في طالب القرض، والتي تختلف باختلاف نوع القرض. يلاحظ أن بنك البدر يركز على منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل ويهمل القروض الطويلة الأجل التي تتخصص فيها بنوك أخرى.

1- الإجراءات اللازمة لمنح القرض :

لكي يقوم البنك بمنح قرض ما، عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله، وتندرج هذه الشروط في الفروع التالية:

✓ **الشروط الواجب توفرها في المقترض :**

- **السمعة الجيدة والأهلية:** يجب أن يكون المقترض محل ثقة، بدون سوابق عدلية، وبالغ السن القانونية (19 سنة فما فوق).

- **النشاط الاقتصادي:** يجب أن يكون النشاط المراد تمويله يساهم في التنمية الاقتصادية.

- **التو افق مع العادات والتقاليد:** يجب أن لا يتعارض النشاط مع العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.

- **خلق فرص عمل جديدة:** يجب أن يكون النشاط فعالاً في خلق فرص عمل جديدة.

- **الدراسات المالية:** يجب تقديم دراسة شاملة للمشروع تشمل الحسابات والقوائم المالية والميزانية التقديرية.

✓ **الوثائق اللازمة لمنح القرض :**

يشترط البنك على طالب القرض تقديم ملف حسب نوعية القرض، لكن غالبًا ما يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي.

- السجل التجاري للنشاط.

- شهادة الإعفاء من الضرائب.

- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.

- مجموعة من الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.

- عقد الملكية أو الإيجار.

- وثيقة تثبت أسعار المعدات (الفواتير).

✓ **كيفية منح ومتابعة القرض من طرف البنك :**

يتم منح و متابعة القرض من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية كما يلي :

- **كيفية منح القروض من طرف بنك البدر:**يتم منح القرض كما يلي :

- الاتصالات بين المقترض و المصرفي من اجل التفاوض .

- تقديم المقترض لملف المذكور سابقا .

- القيام بالدراسة التحليلية ،باستخدام النسب المالية من قبل المصرفيين، وتشمل:

- نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات.

- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

- نسبة السيولة للأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

- نسبة التمويل الخاصة = الأموال الخاصة / الاستثمارات.

- نسبة السيولة الخاصة = قيم جاهزة + قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.

- نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم.

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / مجموع الديون قصيرة الأجل.

- نسبة الزيادة الآنية = قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.

- الزيارة الميدانية و ذلك كم اجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف. يتولى هذه المهمة فريق من موظفي البنك ومصلحة العقارات، وبعد ذلك يكتب تقرير حول الزيارة ويتم التحقق من تحويل الملكية كضمان.

*** حالة الرفض :** يرفض طلب لعدة أسباب :

- السمعة السيئة للمقترض.

- عدم صدق القوائم المالية.

- عدم كفاية الضمانات.

- نقص الشروط اللازمة سواء كانت تتعلق بمصلحة البنك أو بالاقتصاد ككل.

- في حالة الرفض، يمكن لطالب القرض التقدم بالطعن مرتين:

- مرة أمام الوكالة التي قدم إليها طلب القرض.

- مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

*** حالة القبول :**

- في حالة قبول القرض، يتم استدعاء طالب القرض من قبل البنك لفتح حساب جاري مخصص للمساهمة الشخصية.

- يتم تقديم الضمانات العينية أو الشخصية لتفادي خطر عدم السداد.

- يتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض.

- يوقع العميل على الوثائق اللازمة، وبعد ذلك يُصدر البنك شيكاً مسطراً لصالح المورد للخدمات (الفواتير المستخدمة للقرض).

- يتم وضع جدول لاستهلاك القرض.

*** متابعة القرض من طرف البنك:**

- يفتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد.

- وضع حد أقصى للخصم .

- تشكيل أوراق خاصة بالمخاطر المباشرة والعامة، مع وضع حصيلة مالية لهذه المخاطر. يضع البنك مجموعة من الآليات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به لكل نوع من أنواع القروض.

- تجرى دراسة تفصيلية لطلبات القروض لتفادي المخاطر، ويقوم البنك المركزي بتقديم تقارير شهرية لمراقبة الأداء والتجاوزات. هذه الإجراءات تضمن أن بنك البدر يتبع منهجية دقيقة وفعالة في منح القروض، مع الالتزام بأعلى معايير الشفافية والاحترافية لضمان تحقيق أهدافه المالية والتنموية.

المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المؤسسات

يعرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و من خلال التعرف عليه و معرفة اهم لمهام و سياسات التي يقوم بها سنتطرق الى دور هذا البنك في تمويل المؤسسات المالية و من اجل دعم المشاريع .

المطلب الأول : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعرف بنك على تقديم خدمات متنوعة من اجل تسهيل عملية منح القرض للمتعاملين معه و من اجل ذلك معرفة هذه الخدمات سنتطرق الى ما يلي :

1- حسابات إيداع الاجل :

هو حساب غير مقيد بسندات بنكية موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين بفتح خاصة بصفة اسمية .

- ✓ **حساب الأموال بالعملة الصعبة:**

يتيح هذا الحساب للعميل الوصول إلى أمواله في أي وقت بفائدة حسب الشروط العامة للبنك، بحد أدنى للإيداع يبلغ 762.42 يورو.

✓ **حساب الأموال بالعملة المحلية "الدينار":**

يتيح هذا الحساب للعميل إيداع مبلغ بحد أدنى 10,000 دينار جزائري بفائدة ثابتة تدفع في نهاية المدة الزمنية المحددة من قبل البنك.

✓ **بطاقة بدر:**

تتيح بطاقة بدر لحاملها السحب النقدي عبر موزعات أوتوماتيكية متواجدة في جميع الوكالات على المستوى الوطني. من مميزاتها:

- تسهيل عمليات السحب.

- إمكانية السحب 24 ساعة حتى في الأعياد وأيام العطل.

- تقليل الانتظار في شباك البنك.

✓ **سند الصندوق:**

إيداع بأجل مخصص للأفراد والمؤسسات بصفة رئيسية أو للحامل، بحد أدنى للإيداع يبلغ 10,000 دينار جزائري بفائدة متغيرة.

✓ خدمات الحساب عن بعد:

✓ يسهل بنك بدر تغيير الحسابات عن بعد.

✓ إمكانية متابعة العمليات البنكية في وقتها الحقيقي.

✓ **دفتر التوفير:**

في إطار تشجيع الادخار، يفتح البنك دفاتر توفير للأفراد تُسجل فيها جميع عمليات السحب والإيداع.

✓ **تمويل الاستثمارات:**

- قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك: قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) بفائدة 6.5% سنويًا.

- المشاريع الاستثمارية الصغيرة: مثل الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، والفلاحة.

- قطاع الصحة: تمويل فتح عيادات طبية، مراكز تصوير طبي، صيدليات، ومراكز التحاليل الطبية في شكل قروض لمدة 5 سنوات بفائدة 3.5% سنويًا.

- التطوير الريفي: تمويل قطاع النقل، ودعم مشاريع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.

المطلب الثاني : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة حيوية تمكن العملاء من الحصول على قروض من البنوك. فهي من جهة تمثل وسيلة لضمان حقوق البنك واسترجاع أمواله المقرضة في حال عدم سداد القرض من قبل العملاء، ومن جهة أخرى تتنوع هذه الضمانات حسب نوع المشروع، سواء كان زراعيًا، صناعيًا، أو في مجال الصيد البحري. بصفة عامة، هناك ضمانات مشتركة يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل دائم، وهي كالتالي:

1- الرهن بأنواعه:

الرهن عقد يلتزم به شخص ضمانا لدين تجاري عليه او على غيره ، ام يسلم مالا الى دائن او الى شخص اخر يعينه المتعاقد ان يخوله حبس هذا المال الى ان يستوفي حقه او ان يتقدم الدائنين العاديين و الدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه و من ثمن هذا المال في ايه يد يكون .

و من أنواع الرهن:

- رهن المنقولات المعنوية.

- الرهن الحيازي.

- الرهن العقاري .

2- إمضاء السند لأمر:

يضمن هذا السند للبنك عملية تسديد القرض، وفي حالة عدم سداد العميل، يمكن للبنك اتخاذ إجراءات قانونية لتنفيذ الرهن المقدم.

3- التأمين الشامل للمشروع:

يشترط البنك في بعض الحالات تأمين المشروع كضمان لسداد القرض. على سبيل المثال:

- تمويل عمليات تصدير التمور: يشترط البنك رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد.

- رهن البيوت البلاستيكية: يشمل رهن البيوت والأعمدة الحديدية.

- رهن المعدات: مثل الجرارات، السيارات، والآلات بأنواعها.

- طلب رهن السيارة: من خلال تقديم ورقة للولاية، وتسجيل السيارة كمرهونة في البطاقة الرمادية لصالح بنك بدر.

- رهن البناء أو قطعة الأرض: يتعامل البنك الريفي بهذا النوع من الرهن.

- رهن المواد والبذور: يقوم البنك بتسديد ثمن المواد والبذور للفلاح عند عجزه عن شرائها، وهو الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة.

- القروض الاستثمارية:

تمنح القروض الاستثمارية التي يتم سدادها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج، ويتم ضمان هذه القروض عن طريق رهن المعدات المستخدمة في المشروع.

- مزايا الضمانات البنكية:

- حماية حقوق البنك: تضمن الضمانات استرجاع البنك لأمواله في حالة تعثر العميل في السداد.

- تنويع الضمانات: يتم تقديم ضمانات متنوعة حسب نوع المشروع ومتطلباته.

- تسهيل الحصول على القروض: تتيح الضمانات للعملاء الحصول على القروض بسهولة ومرونة.

تؤكد هذه الضمانات على الدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز الثقة بين البنك والعملاء وضمان استمرارية المشاريع وتحقيق النجاح المالي لكلا الطرفين.

المطلب الثالث : عملية منح الائتمان في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتمركز تركيزنا في هذا الموضوع على الخطوات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوصول إلى قرار منح القرض. تختلف الإجراء ات بناء على نوع القرض (طويل، متوسط، أو قصير الأجل) من حيث الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

1- المقابلة وطلب القرض:

كخطوة أولية، يجب أن يكون للعميل حساب في البنك، وإن لم يكن لديه فعليه فتح حساب أولا. بعد ذلك، يمكنه طلب بطاقة بنكية من البنك. ثم يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر عن الوثائق المطلوبة والضمانات اللازمة. توجد صيغتان للتمويل:

- تمويل ثنائي: يتضمن مساهمة شخصية من الشاب صاحب المشروع بنسبة 71%، وقرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21%.

- تمويل ثلاثي: يتضمن مساهمة شخصية من الشاب صاحب المشروع بنسبة 1%، ومساهمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بنسبة 21%، ومساهمة البنك بنسبة 70%.

2- تكوين الملف:

يقوم العميل بتكوين ملف القرض وتقديمه إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل تقديمه إلى البنك. تختلف مكونات الملف حسب نوع القرض المطلوب:

- **مكونات ملف قرض استثماري:**

- طلب خطي يوضح احتياجات القرض.

- نسخة مصدقة من السجل التجاري.

- التصريح بالوجود (للضرائب) إذا كان المشروع جديدًا، أو شهادة عدم الخضوع للضريبة في حالة توسيع المشروع.

- تصريح بالاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي.

- قرار منح امتياز من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

- حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من مكتب هندسي معتمد.

- وثائق تقييم موجودات العميل، مثل فواتير المعدات الخاصة بالمشروع.

- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كضمان لدى البنك، مثل المحلات التجارية والمعدات الفلاحية.

و هذا كون المشروع جديد ، اما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة و التنمية الريفية الميزانية الحقيقية و هذا لسنيتين او ثلاثة .

- **مكونات ملف قرض الاستغلال:**

- طلب خطي من المقاول.

- نسخة من السجل التجاري.

- وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد.

- ميزانيات حقيقية لسنة أو سنتين.

- خطط مالية للسنة الواحدة.

- الوثائق الجبائية.

- ميزانية التشغيل تتضمن مجموع تكاليف الاستغلال. إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية، فإن الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.

- **بعد تقديم الملف:**

تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل، مما يساعد في اتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض و تضم :

- اسم المشروع.

- الشكل القانوني.

- نوع النشاط.

- تقدير المؤسس: العنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.

* قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون، يقوم بإعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض.

* إشعار بالقبول: يتضمن الوثائق التالية:

- نسخة من بطاقة حريف.

- الالتزام والتعهد بالرهن والعتاد.

- بطاقة الإقامة.

- الحصول على قرض معين من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) والمساهمة الذاتية (الدفع نقداً).

- نسخة مصدقة من بطاقة التعريف.

- تعهد والتزام بالاشتراك لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرى .

- شهادة عدم الديونية (CFMA).

- تسجيل تأمين الأخطار لدى بنك الفلاحة مع التجديد كل سنة.

* شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، وتتضمن:

- اسم ولقب المستفيد.

- العنوان.

- تسمية المشروع.

- نوعية النشاط.

- القطاع (المنطقة).

* التوقيع على اتفاقية التأمين المقدمة من طرف البنك.

* الوثائق الصالحة لتفهم المشروع.

* اتخاذ القرار والمتابعة: بعد وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة، يتم دراسته وتقديمه للجنة القروض بالوكالة، والتي تتكون من المدير ورؤساء الأقسام. يتم اتخاذ القرار بعد التشاور، سواء إيجابياً أو سلبياً. في حال الموافقة، يتم توثيق القرار وتوقيع أعضاء اللجنة. إذا كان مبلغ القرض ضمن صلاحيات الوكالة، يتم منحه، وإذا تجاوز مبلغ القرض صلاحيات الوكالة، يُرفع إلى المديرية الجهوية لدراسته واتخاذ القرار بنفس الطريقة. بعد منح القرض، تتم متابعة القرض بناءً على عدة عوامل، مثل شخصية الزبون ونوع القرض. قد يطلب البنك ضمانات من الزبون، مثل اشتراك المستثمر في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة، بهدف دمج الأطراف (البنك والمستثمر) لضمان القروض الممنوحة.

المطلب الرابع : ميزانية البنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنقوم في هذا المطلب بتوضيح شكل ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الجدول رقم (02) : ميزانية البنك المصادر (الأصول)

الصندوق ، البنوك المركزية ، الحسابات الجارية البريدية	Xxxx
السندات العمومية و القيم المماثلة	Xxxx
مستحقات من المؤسسات المالية	Xxxx
• **تحت الطلب**	Xxxx
• **لأجل**	Xxxx
مستحقات من الزبائن	Xxxx
• **ديون تجارية**	Xxxx
• **مساعدات بنكية أخرى للزبائن**	Xxxx
• **حسابات مدينة عادية**	Xxxx
سندات اقتراض و سندات أخرى ذات عائدات ثابتة	Xxxx
اشتراكات و نشاطات محفظة السندات	Xxxx
حصص في الشركات التابعة	Xxxx
مثبتات غير مجسمة	Xxxx
مثبتات مجسمة	Xxxx
أصول (موجودات) أخرى	Xxxx

حسابات التسوية	Xxxx

المصدر: وثائق من مؤسسة

الجدول رقم (03) : ميزانية البنك المصادر (الأصول)

البنوك المركزية ، الحسابات الجارية البريدية	Xxxx
ديون المؤسسات المالية	Xxxx
• تحت الطلب	Xxxx
• لأجل	Xxxx
حسابات الزبائن الدائنة	Xxxx
• حساب الادخار	Xxxx
• ديون أخرى	Xxxx
• تحت الطلب	Xxxx
• لأجل	Xxxx
ديون ممثلة بسندات	Xxxx
• سندات الصندوق	Xxxx
• ديون أخرى ممثلة بسندات	Xxxx
اشتراكات و نشاطات محفظة السندات	Xxxx
خصوم – مطلوبات أخرى -	Xxxx
حسابات التسوية	Xxxx
مخصصات لمواجهة مخاطر الصرف	Xxxx
مخصصات قانونية	Xxxx
صندوق مواجهة المخاطر البنكية العامة	Xxxx
ديون أخرى	Xxxx
رأس مال الشركة	Xxxx
احتياطات	Xxxx
فوارق إعادة التقييم	Xxxx
الأرباح المرحلة	Xxxx
أرباح السنة المالية	Xxxx
مجموع الالتزامات	Xxxx

المصدر: وثائق من مؤسسة

خلاصة :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا حيويا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال تقديم منتجات مالية متنوعة لدعم المؤسسات المالية لدعم المشاريع. يقدم البنك قروضا استثمارية وتشغيلية، مما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يتعرض البنك لمخاطر عند منح القروض، لذا يتبع سياسة إقراضية خاصة تعتمد على معايير وإجراءات دقيقة لضمان الفعالية. تظهر أهمية هذه الإجراءات من خلال قبول عدد محدود من الطلبات التي تستوفي شروط التمويل، ورفض الطلبات غير المطابقة، مما يعكس دقة وفعالية الدراسات .

خاتمة

خاتمة :

في الختام، يتضح أن دور المؤسسات المالية في دعم المشاريع المقاولاتية هو عامل حاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. من خلال تقديم التمويل والخدمات الاستشارية، تساعد هذه المؤسسات رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة تساهم في تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية. بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على سبيل المثال، يلعب دورا بارزا في هذا المجال من خلال تقديم قروض ميسرة وبرامج تدريبية، مما يعزز من فرص نجاح المشاريع.

الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسات المالية لا يقتصر فقط على توفير رأس المال، بل يشمل أيضا تقديم الإرشاد والتوجيه، مما يزيد من فرص بقاء المشاريع واستمراريتها. هذا الدعم يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتقليل معدلات البطالة، وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز ريادة الأعمال يفتح الباب أمام الابتكار، ويشجع على تطوير تقنيات وأساليب جديدة تساهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية.

رغم التحديات التي قد تواجهها المؤسسات المالية، مثل المخاطر المالية والإدارية، إلا أن الفوائد المتحققة من دعم المشاريع المقاولاتية تفوق هذه التحديات. ومن هنا، يتجلى الدور الاستراتيجي للمؤسسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. إن استمرار هذه المؤسسات في تقديم الدعم المالي والتقني لرواد الأعمال سيكون له تأثير إيجابي طويل الأمد على الاقتصاد الوطني، مما يعزز من قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق النمو المستدام. و لقد توصلنا الى النتائج و التوصيات التالية .

النتائج:

- دعم المؤسسات المالية للمشاريع المقاولاتية يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

- التمويل والمساعدة الإدارية للمشاريع الناشئة يساعد في خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

- بدعم من المؤسسات المالية، تتمكن المشاريع المقاولاتية من تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وزيادة تنافسيته.

- الدعم المالي والتقني يتيح لرواد الأعمال الفرصة لتطوير أفكار جديدة ومبتكرة، مما يعزز من قدرات الاقتصاد على الابتكار والتطور المستمر.

- تركيز الدعم على المشاريع المقاولاتية في المناطق الريفية يساهم في تنمية هذه المناطق وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي على مستوى البلاد.

التوصيات:

- ينبغي على المؤسسات المالية تطوير برامج تمويلية مرنة تلبي احتياجات رواد الأعمال، مع تبسيط الإجراءات والمتطلبات للحصول على القروض.

- تقديم برامج تدريبية متخصصة لرواد الأعمال لتحسين مهاراتهم الإدارية والمالية والفنية، مما يزيد من فرص نجاح مشاريعهم.

- تنظيم حملات توعية لتعريف رواد الأعمال بالخدمات المالية والتقنية المتاحة لهم، مما يساعدهم على الاستفادة القصوى من هذه الخدمات.

- تقديم خدمات استشارية متقدمة في مجالات الإدارة، التسويق، والمحاسبة لمساعدة رواد الأعمال في تخطيط وتنفيذ مشاريعهم بشكل فعال.

إجابة على الفرضيات :

1. الفرضية التي تنص على ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يدعم رواد الأعمال المبتكرين من خلال تقديم برامج تمويل مخصصة وخدمات استشارية..

2. الفرضية التي تنص على الدعم المالي والتقني الذي تقدمه المؤسسات المالية يساهم في تعزيز نمو المشاريع المقاولاتية .

ملخص

ملخص:

تلعب المؤسسات المالية دورا محوريا في دعم المشاريع المقاولاتية، ويبرز بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية مستغانم في هذا السياق. يوفر البنك قروضا استثمارية وتشغيلية لدعم المؤسسات المالية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة. تعتمد سياسة البنك على معايير وإجراءات صارمة لضمان فعالية التمويل وتقليل المخاطر. يسهم هذا النهج في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي وتحسين مستوى المعيشة في ولاية مستغانم.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات المالية ، دعم المشاريع ، المقاولاتية

summary:

Financial institutions play a pivotal role in supporting entrepreneurial projects, and the Bank of Agriculture and Rural Development in Mostaganem Province stands out in thiscontext. The Bank providesinvestment and operating loans to support financial institutions, whichpromoteseconomicdevelopment and creates new job opportunities. The bank'spolicyisbased on strict standards and procedures to ensure effective financing and reducerisks. This approachcontributes to stimulating local economicgrowth and improving the standard of living in Mostaganem Province.

Keywords: Financial institutions, project support, entrepreneurship

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. اسعد حميد العلي ، إدارة المصارف التجارية ، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 168.
2. أسيا بن عمر، عبد الحفيظ خزان، التجاني طهراوي، هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 02 العدد 1 ، جوان 2018 ، ص 449-448 .
3. إبراهيم بدران، مصطفى الشيخ، الريادية والإبداع في إنشاء المشاريع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص269 .
4. بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتيةANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06 ، العدد 01 ،2022 ، ص 114
5. بلال خلف السكارنة، الابداع الاداري، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر ، الاردن ،2011 ص92 .
6. بلال خلف السكارنة، الريادية وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ،2008، ص 21 .
7. محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ، المجلة 9، العدد1 ، 2020، ص 601 .
8. محمد مطيع، مدخل الى ريادة الاعمال ، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث، شارع ابو عنان، الرباط، ،2021ص 49 .
9. محمد لمين علون، وسيلة السبتي، المقاولاتية بين الفكرة وعوامل النجاح، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 02 ،العدد 01 ،2019 ، ص4 .
10. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص 25-20 .
11. محمد فتحي البدوي ، ادارة البنوك ، مكتبة اكاديمية ، مصر ،2012 ، ص 15-16.
12. محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و اهم محدداته ، طبعة مزيدة المنقحة ، الطبعة الثانية ، مصر ، 2000 ، ص 159.
13. مصطفى كافي، يوسف كافي، إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال، طبع مشترك مؤسسة الوراق، الأردن، الدار الجزائرية، الجزائر، 2020، ص 22 –23 .
14. مؤيد عبد الرحمن ، ادارة البنوك ، عمان، دار وائل للنشر ، 2000 ، ص 13.
15. موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 35.
16. يحياوي مفيدة، المقاولاتية التكوين وفرص العمل، الملتقى الدولي حول انشاء مؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة، ايام 06/07/08أفريل 2010 جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 3 .

17. رابح درام، محمد بن جبار، دور الابتكار في تفعيل المشاريع المقاولاتية، مجلة الابداع، جامعة علي لونيسي ، البليدة، جامعة تيبازة، المجلد9 ، العدد 1 ،2019، ص 292 .
18. سمرة فرحى، مديحة بخوش، تجارب دولية في دعم المقاولاتية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 04 ، العدد ،07 ،2021، ص 52.
19. توفيق خذري، الطاهر بن حسين، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– المسارات و المحددات – الملتقي الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة حمة لحضر .الوادي . يومي -06-05 ماي 2013، ص 05 .
20. صبرينة سيدي صالح، علي لونيس، الآليات والقرارات المتحدة من طرف الدولة الجزائرية، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 08 ، العدد 02 ،2022 ص557 .
21. ناصار بن ابراهيم بن سعد المحيميد، إدارة المشاريع الاحترافية وفق منهجيةPMI ، فهرسة مكتبة الملك فهاد الوطنية أثناء النشر، السعودية، 2016، ص05 .
22. سعاد نائق برنوطي، إدارة أعمال الصغيرة أبعاد الريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 26.
23. مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 24.
24. عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياصة ، البورصات و المؤسسات المالية ، الاسكندرية ، دار الجامعي ، 2002 ، ص 12.
25. خالد امين عبد الله ، العمليات المصرفية و الطرق المحاسبية الحديثة ، الاردن ، 2004 ، ص 15.
26. فؤاد مرسي ، النقود و البنوك في البلاد العربية ، دار الجيل للطباعة ، مصر ،1991 ، ص 37.
27. شهاب احمد سعيد العز عزي ، ادارة البنوك الاسلامية ، دار النفائس ، 2000 ، ص 11.
28. يوسف مسعداوي ، البنوك الالكترونية ، دار النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص227.
29. عبد لله الطاهر ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، ط2 ، مركز يزيد للنشر ، الاردن ، 2004 ، ص 220.
30. حسين محمد سمحان ، احمد عارف العساف ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل الإسلامي و التقليدي، دار المسير لمنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2015 ، ص 36.
31. شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ، دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013 ، ص 12.
32. هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحميل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2000، ص 77.
33. قنيبة عبد الرحمن العاني ، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 53.
34. سليمان أبو صبحا ، الإدارة المالية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2013 ، ص 09.

35. جمال يوسف عبد النبي ، الاعتمادات المستندية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2001 ، ص 17.

مذكرات :

1. بولصنام محمد ، حمادو عبد العزيز ، موسى نور الدين ، الاوراق و المؤسسات المالية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، تخصص البنوك ، الجزائر ، 2006 ، ص 46.
2. بوترعة فوزية ، ضيف حفيظة ، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد الوطني ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ، الجزائر، 2007 ، ص 10.
3. عبد الله بلعيدي ، التمويل برأس المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية ، جامعة محمد الحاج لخضر ، باتنة ، 2008 ، ص 10.
4. مولاي حاجة مباركة، انث جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، جامعة سعيدة 2016-2015 .
5. محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2015/2016 ص15 .
6. محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية مدن خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص15 .
7. الجودي محمد علي ، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص ادارة اعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2014/2015 ص 40 .
8. رقراقي أمينة، كفاءة اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجيستر ، علوم التسيير ، تخصص حوكمة الشركات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، 2016- 2017 ، ص 117.
9. رحيل آسية، دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية ، اطروحة دكتوراه ، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2019 – 2020، ص35-30 .

مداخلة :

1. زايد مراد ، الريادة و الابداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال ، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، أيام : 06/07/08 أفريل 2010 ، ص 07 .

موقع الكتروني :

1. فيصل القرعان، دورة حياة المشاريع وإداراتها، دورة تدريبية، أنظر الموقع:https://sabrinalifestylehomr.files.wordpress